

أثر هيكل الملكية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

إبراهيم السيد محمد الجوهري¹
حامد نبيل حامد سليمان²

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الأثر المُعدّل لأنماط هيكل الملكية (تَرَكُز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية) على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح. وتم التطبيق على عينة من الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية بلغ عددها (65) شركة خلال الفترة من عام 2016 وحتى عام 2020. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للملكية المؤسسية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، وكذلك وجود تأثير إيجابي -بمستوى معنوية أقل- للملكية الأجنبية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح. في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي معنوي لكلٍ من؛ تَرَكُز الملكية، والملكية الإدارية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية، تنوع مجلس الإدارة، جودة الأرباح.

¹ مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة المنصورة

² مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة المنصورة

مقدمة:

نالت قضية جودة ومصداقية التقارير المالية للمنشأة³ اهتماماً متزايداً خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب أهمية المعلومات الواردة في هذه التقارير بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي تلك التقارير. هذا وقد أدت الفضائح المالية الأخيرة التي طالت بعض الشركات العالمية مثل Toshiba, Satyam, Enron إلى انخفاض ثقة المستثمرين في جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية. وقد كان التلاعب بالأرباح هو السبب الرئيسي لتلك الفضائح والذي يُعد شكلاً من أشكال عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة فيما بين الإدارة والمساهمين (Ghaleb et al., 2020).

وتُعد المحاسبة على أساس الاستحقاق من أبرز محددات الأرباح؛ حيث تسمح بأحكام وتقديرات ذاتية يُمكن أن تؤثر على جودة الأرباح؛ ومن ثم يُمكن للمديرين استغلال المرونة التي تسمح بها المعايير والسياسات المحاسبية واستخدام تقديراتهم المحاسبية لتشيويه الأرباح وتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يسمى بممارسات التلاعب بالأرباح (Almomani et al., 2020). وعادةً ما يكون الغرض من وراء هذا التلاعب هو التغطية على الأداء السيء للإدارة والذي لم يفِ بمعايير الأداء التي تم وضعها لتقييم أدائهم، إضافةً إلى محاولتهم تضليل المستثمرين؛ حيث تعتمد قرارات الاستثمار بشكل أساسي على التقارير المالية والتي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية. وعلى الرغم من تعدد مقاييس أداء المنشآت، تظل الأرباح المحاسبية أهم تلك المقاييس (Li, 2019). وبالنظر إلى الفضائح المالية التي تم ذكرها آنفاً، نادى البعض بضرورة تنوع مجلس الإدارة. وتم التأسيس لتنوع مجلس الإدارة استناداً إلى نظرية الاعتماد على الموارد، والتي تنظر إلى أعضاء مجلس الإدارة ليس فقط باعتبارهم وكلاء للمساهمين ولكن أيضاً كمورد استراتيجي للمنشأة؛ حيث يُمثل أعضاء مجلس الإدارة مورداً هاماً كرأس مال بشري والذي يُمكن له أن يُعزز أداء المنشأة. وفي هذا السياق يُعد تنوع مجلس الإدارة من أهم آليات الحوكمة التي تم تناولها في العديد من الدراسات حيث يُمكن له أن يعمل كآلية رقابة فعالة (Nguyen et al., 2020). وفي هذا الصدد، فقد شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة كبيرة في تعديلات قواعد حوكمة الشركات والقوانين والمبادرات الإيجابية التي تهدف صراحةً إلى زيادة

³ سيقوم الباحثان باستخدام مصطلحي؛ المنشأة، والشركة للدلالة على نفس المعنى وذلك بحسب مقتضيات الصياغة.

مشاركة المرأة⁴ في المناصب التنفيذية العليا للمنشآت (Orazalin & Baydauletov, 2020).

وقد حظيت حوكمة الشركات باهتمام ملحوظ في الدراسات الأكاديمية ويرجع ذلك لسببين رئيسيين؛ يتمثل السبب الأول، في الانتقال نحو العولمة، وإدخال التقنيات الجديدة، والبيئة الاجتماعية والثقافية مما أظهر الحاجة إلى الحوكمة الجيدة للشركات والتي تساعد في تعزيز شفافية المعلومات المالية. أما السبب الثاني، فيتمثل في الفضائح المالية للشركات والتي ترتب عليها فقدان الثقة في المعلومات المالية المقدمة (Gyampah et al., 2019).

وقد ظهر هيكل الملكية مع فصل الملكية عن الإدارة، وازدادت أهميته في بداية القرن الماضي مع زيادة عدد المنشآت الكبيرة، وتوسّع النشاط الاقتصادي، فضلاً عن زيادة حركة الاستثمارات الأجنبية في كل من الأسواق المحلية والعالمية، ويُعتبر هيكل الملكية بمثابة أداة للتحكم في أداء و عمل الإدارة التنفيذية بهدف تخفيض تكاليف الوكالة المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة (ALQirem et al., 2020).

مشكلة الدراسة:

تتطلب بيئة الأعمال توافر معلومات مالية تتسم بالموثوقية والدقة بهدف اتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المطلوبة؛ حيث تُوفّر أرباح المنشأة معلومات مهمة للمستثمرين والدائنين، وتُعتبر أحد المؤشرات المالية الهامة التي تساعد في قياس الكفاءة المالية للمنشأة. كما تتركز القرارات الاستثمارية للمستثمرين على أرباح المنشأة المُفصّل عنها، ويستخدم المستثمرون أرباح المنشأة لتقييم مركزها المالي وتحديد ما إذا كان سيتم الاستثمار في أسهمها أم لا؛ حيث يُفضّل المستثمرون الأرباح ذات الجودة العالية وذلك لتوقّعهم الحصول على عائد أكبر. ويتمثل العائد في شكل توزيعات للأرباح. وتساهم توزيعات الأرباح في تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمرين، مما يؤدي إلى خصم أرباح المنشأة المستقبلية بمعدل أقل، وبالتالي زيادة قيمة المنشأة (Zalata et al., 2019). وترتب على ذلك زيادة الحاجة إلى وضع قواعد لتوجيه ورقابة الأداء من خلال تحسين جودة التقارير المالية وضمن شفافية المعلومات المالية الواردة بها (Zgarni, 2016).

⁴ سيقوم الباحثان باستخدام مصطلحي؛ المرأة، النساء للدلالة على نفس المعنى وذلك بحسب مقتضيات الصياغة.

وعادةً ما يتم تقييم المنشأة من قبل مساهميها على أساس الأرباح المُفصح عنها، ويؤدي ضعف رقابة المساهمين على الأداء إلى حدوث العديد من الأنشطة الاحتمالية بهدف التلاعب بالأرباح (Dong et al., 2020). وترتب على ذلك العديد من الفضائح المالية وانهيار العديد من الشركات في الدول المتقدمة. ونظراً لأهمية هذه الظاهرة، ظهرت مجموعة متزايدة من الدراسات في سياق الدول المتقدمة لاستكشاف التأثير المتزايد للمديرين في تحريف المعلومات الواردة بالتقارير المالية للمنشأة. وأشارت نتائج العديد من الدراسات إلى أن المديرين يستغلون سلطاتهم التقديرية لتحقيق مكاسب شخصية كما أن سلوكهم الانتهازي يتزايد فيما يتعلق بممارسات التلاعب بالأرباح (Gull et al., 2018; Fan et al., 2019; Harris et al., 2019).

ويعد تنوع مجلس الإدارة أحد العوامل التي قد تؤثر على جودة المعلومات المالية، وبالتالي على جودة التقارير المالية، هذا وتشير نتائج بعض الدراسات إلى أن تنوع مجلس الإدارة يُعد آلية رقابة بديلة يُمكن أن تقيد السلوك الانتهازي للمديرين. ونظرياً تفترض نظرية التنشئة الاجتماعية بين الجنسين أن النساء أكثر تحفظاً فيما يتعلق بالمخاطرة كما أنهن أكثر التزاماً بالمعايير الأخلاقية؛ ومن ثم يُمكن أن يلعب التنوع دوراً محورياً في الحد من السلوك الانتهازي للمديرين (Kouaib & Almulhim, 2019).

ومن الناحية العملية، حظي تنوع مجلس الإدارة باهتمام مُتزايد في العقد الأخير من القرن العشرين سواء نتيجة للإصلاحات التشريعية أو بسبب الفضائح والأزمات المالية. ومنذ ذلك الحين، ركز الباحثون على آثار تعيين النساء كأعضاء في مجلس الإدارة على أداء المنشأة، لا سيما وأن نسبة تمثيل النساء في مجلس الإدارة تتفاوت فيما بين الدول بسبب تباين التشريعات والمعتقدات في كلٍ منها (Almomani, 2021).

وعلى الجانب الآخر، يُعتبر هيكل الملكية عاملاً هاماً يمكن أن يؤثر على أداء المنشأة، وسلوك المديرين، وثروات المساهمين (George & Georgios, 2017)؛ ومن ثم يُعد هيكل الملكية أحد آليات حوكمة الشركات التي يُمكن أن تساعد في حل العديد من مشاكل الوكالة كونه يعمل على توفير القدرة والحافز على رقابة أداء الإدارة.

علاوةً على ذلك، فإن فصل الملكية عن الإدارة يهدف إلى حماية المساهمين، لا سيما المساهمين الأفراد، وذلك من خلال الحد من الممارسات التي

تتطوي على تضارب المصالح في المنشآت، حيث لا يتوافر للمساهمين الأفراد الرقابة الكافية في المنشآت ومن ثم يكون تأثيرهم محدود على مجلس الإدارة كما يسمح هذا الفصل للمديرين بالقيام بإدارة المنشأة من خلال تطبيق أساليب عملية حقيقية تسعى إلى تحسين الأداء (Pérez et al., 2019).

مما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- س1: ما مفهوم جودة الأرباح؟ وما أهميته؟
- س2: ما المعايير التي يُمكن استخدامها للحكم على جودة الأرباح؟
- س3: ما أهم المقاييس التي يُمكن الاعتماد عليها لقياس جودة الأرباح؟
- س4: ما طبيعة الدور الذي يُمكن أن يلعبه تنوع مجلس الإدارة في الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح ومن ثم زيادة جودة الأرباح؟
- س5: ما أثر أنماط هيكل الملكية على قوة واتجاه العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح؟

هدف الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في:

دراسة الأثر المُعدّل لأنماط المختلفة لهيكل الملكية في الشركات المصرية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

والذي يُمكن تقسيمه للأهداف الفرعية التالية:

- 1- دراسة مفهوم وأهمية جودة الأرباح.
- 2- معرفة أهم المعايير والمقاييس التي يُمكن الاعتماد عليها للحكم على وقياس جودة الأرباح.
- 3- دراسة تنوع مجلس الإدارة ودوره في الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح.
- 4- الوقوف على دور أنماط هيكل الملكية المختلفة في التأثير على جودة الأرباح من خلال تأثير كلٍ منها على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

أهمية الدراسة:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة الحالية من خلال ما يلي:

- 1- تُعد الأرباح عنصراً هاماً من عناصر القوائم المالية، كما تُعد أهم مدخلات عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية من قِبل مستخدمي القوائم

- المالية؛ ومن ثم تتضح أهمية أن تتسم تلك الأرباح بالجودة؛ حيث تنعكس جودة الأرباح على جودة القرارات التي يتم اتخاذها.
- 2- تُساهم هذه الدراسة في فهم طبيعة العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح ومن ثم تحديد إلى أي مدى يُمكن الاعتماد على تنوع مجلس الإدارة كآلية رقابية للحد من ممارسات التلاعب بالأرباح في الشركات المصرية.
- 3- تأتي هذه الدراسة كاستجابة لدراسة (Khatib et al., 2021)، والتي طالبت بضرورة دراسة تأثير تنوع مجلس الإدارة على النتائج المختلفة للمنشأة على مستوى دولة واحدة لا سيما من الدول النامية.
- 4- تُعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات التي تقوم بتحليل الآثار المترتبة على تنوع مجلس الإدارة؛ حيث تُركِّز على تأثيره المباشر على جودة الأرباح، لتقديم أدلة جديدة لتعزيز الدراسات الموجودة حول تنوع مجلس الإدارة والتي تشير إلى أن النساء أكثر تجنباً للمخاطر وأكثر التزاماً بالمعايير الأخلاقية.
- 5- تُعد هذه الدراسة-على حد علم الباحثين-هي الأولى التي تقوم بدراسة أثر تنوع مجلس الإدارة على جودة الأرباح في البيئة المصرية.
- 6- تقدم الدراسة دليلاً جديداً حول طبيعة العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح من خلال دراسة الدور المُعدِّل للأنماط المختلفة لهيكل الملكية، حيث تعددت الدراسات التي اهتمت بالعلاقة المباشرة في حين لا توجد دراسة سابقة -على حد علم الباحثين-اهتمت باختبار دور تلك الأنماط ومن ثم تأثيرها المُعدِّل للعلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
- بينما تتمثل الأهمية العملية للدراسة الحالية فيما يلي:**
- 1- تتماشى هذه الدراسة مع توجهات الدولة والتي تظهر جلياً بالدستور المصري⁵ ورؤية الدولة المصرية 2030 وما تتضمنه من دعم وتمكين لدور المرأة في المجتمع الأمر الذي تم التأكيد عليه من خلال الهدف الثاني؛ العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة⁶.
- 2- صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (123) لعام 2019 إضافةً إلى قرارها رقم (50) لعام 2020 والذي يُلزم إدارات اتحادات الشركات

⁵ https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar

⁶ <https://mped.gov.eg/EgyptVision>

- والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بوجود تمثيل للنساء بحد أدنى عنصر واحد على الأقل في عضوية مجالس إدارتها مع إعطاء مهلة حتى نهاية عام 2020 لتوفيق أوضاعها.
- 3- إلقاء الضوء على ملمح من ملامح البيئة التنظيمية وهو تنوع مجلس الإدارة والدور الذي يُمكن أن يلعبه في زيادة جودة أرباح الشركات المصرية وذلك من خلال الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح.
- 4- تطبيق تلك الدراسة في بيئة مثل البيئة المصرية والتي تتسم بالعديد من السمات الخاصة كونها تُمثّل إحدى الأسواق الناشئة، والذي ما زال في طُور التحول الاقتصادي نحو اقتصاد موجه بالسوق.
- 5- تقديم إرشادات للجهات التنظيمية بشأن نسب تمثيل النساء بمجالس إدارة الشركات وتأثيره على جودة أرباح.
- 6- نظراً لأنه من المحتمل قيام الإدارة ببعض الممارسات بهدف تحقيق مصالحهم الخاصة فإنه من الأهمية بمكان الوقوف على كيفية تطبيق إطار حوكمة الشركات بالشكل المناسب بالاعتماد على آلياته المختلفة والتي من شأنها الحد من قيام المديرين بتخصيص موارد المنشأة بشكل غير ملائم، وتحفيزهم على الاستثمار في الأنشطة التي تدعم أداء المنشأة وتعمل على تحسين نتائجها.

حدود البحث:

- تقتصر فترة الدراسة على الفترة من عام 2016 وحتى عام 2020.
- اعتمدت الدراسة على أنماط هيكل الملكية المُتمثّلة في؛ تركُّز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية ولم تنطرق للملكية العائلية وذلك اتساقاً مع الدراسات السابقة ولتحقيق هدف البحث.

منهجية البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي وذلك بالاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، بالإضافة إلى أهم الإصدارات والقرارات والقوانين التي تناولتها تلك الدراسات كعوامل من شأنها التأثير على متغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في قياس متغيرات الدراسة باستخدام البيانات الواردة بالقوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال

الفترة من عام 2016 وحتى عام 2020 وذلك بهدف اختبار فروض الدراسة تمهيداً لتقديم تفسيرات لنتائج الاختبارات مع مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى عدة نقاط:

- 1- جودة الأرباح (المفهوم/ الأهمية/ المعايير والمقاييس).
- 2- تنوع مجلس الإدارة في علاقته بجودة الأرباح.
- 3- أنماط هيكل الملكية وانعكاساتها على جودة الأرباح.
- 4- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض.
- 5- الدراسة التطبيقية.
- 6- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.
- 7- المراجع.

1- جودة الأرباح (المفهوم/ الأهمية/ المعايير والمقاييس):

1/1 مفهوم جودة الأرباح وأهميتها:

تُعد الأرباح أحد أهم جوانب الأعمال التجارية، حيث تجعل الشركات من العائد على الاستثمار الهدف الأول بالنسبة لها سواء كان ذلك يتم بشكلٍ صريح أو بشكلٍ ضمني (Alabdullah et al., 2018)، كما تُعتبر جودة الأرباح من الموضوعات الهامة التي ازداد الاهتمام بدراستها بعد سلسلة من الأزمات العالمية والفضائح المحاسبية باعتبار أن الأرباح تُعد بمثابة أداة لتقييم الأداء التشغيلي والأداء المالي والسلامة المالية للمنشأة (Hasan et al., 2018).

وبالرغم من تناول العديد من الدراسات لمفهوم جودة الأرباح إلا أنه لا يوجد اتفاق حول هذا المفهوم؛ حيث يختلف مفهوم جودة الأرباح بحسب وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية ومن بينهم المستثمرين الحاليين والمقرضين والدائنين إضافةً إلى واضعي المعايير المحاسبية؛ فواضعو المعايير المحاسبية والمراجعون يرون أن جودة الأرباح تتحقق في حال تم الإفصاح عنها وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية ذات القبول العام (GAAP)، بينما يرى الدائنون أن جودة الأرباح إنما ترتبط بتوليد تدفقات نقدية كافية لتغطية التزامات المنشأة تجاههم، ومن ثم فقد قام الباحثون بتقديم مفهوم جودة الأرباح وفقاً لتصوراتهم الخاصة فيما يتعلق بطبيعة الأهداف المرجو تحقيقها من قبل مستخدمي التقارير المالية، كالأهداف المتعلقة باستخدام التقارير المالية في تقييم الأداء المالي الحالي للمنشأة، وكذلك التنبؤ بقدرتها

على الاستمرار وتحقيق أرباح مستقبلية، وبشكل عام يُنظر إلى الأرباح على أنها ذات جودة مرتفعة إذا ما عكست الأداء الحقيقي لإدارة المنشأة دون تأثير جوهري للعوامل الخارجة عن سيطرتهم (حميد، 2020).

وأشار Barth et al. (2008) إلى أن الأرباح الجيدة هي تلك الأرباح التي تخلو من ممارسات إدارة الأرباح والتحيز المحاسبي.

بينما يرى Dechow et al. (2010) أن الأرباح المحاسبية تتصف بالجودة عندما تعكس التمثيل الصادق للمعاملات والأحداث الاقتصادية الملائمة لقرار معين لمُتَّخِذ قرار معين.

في حين يرى Mary (2017) أن جودة الأرباح تتمثل في قدرة الأرباح المُفَصَّح عنها في المساعدة على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة.

وقد عرف Carvalho et al. (2017) جودة الأرباح بأنها مقياس لكيفية تصنيف الأرباح؛ حيث تشير الجودة العالية للأرباح إلى ارتفاع التدفقات النقدية الناتجة عن ارتفاع حجم المبيعات وانخفاض تكلفة التشغيل أو الاستثمار، بينما تعتبر الأرباح الناتجة عن الممارسات المحاسبية أو التضخم مصدراً مصطنعاً للأرباح؛ ومن ثم يتم تصنيف مثل هذه الأرباح باعتبارها أرباح منخفضة الجودة.

وأشار Sri Kustono et al. (2021) إلى جودة الأرباح على أنها قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح التي يُمكن استخدامها في التنبؤ بأرباح المنشأة في المستقبل.

وتأسيساً على ما سبق، يرى الباحثان أن مفهوم جودة الأرباح يُمَثَّل دالةً في الاختلاف بين الربح المحاسبي الذي تقوم المنشأة بالإفصاح عنه بالتقارير المالية والربح الاقتصادي لها؛ فكلما انخفض هذا الاختلاف ارتفعت جودة الأرباح والعكس بالعكس. وينبع هذا الاختلاف بالأساس من عمليات التسجيل والقياس للأحداث المالية استناداً إلى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والتي قد تتأثر بالتقديرات المحاسبية من قبل إدارة المنشأة.

هذا وتتبع أهمية جودة الأرباح من أن الربح يُعد أحد العناصر الهامة في القوائم المالية، وذلك لأن المعلومات المتعلقة بالأرباح تعتبر مصدراً هاماً لتقييم أداء ومساءلة الإدارة، إضافةً إلى مساعدة الملاك والأطراف الأخرى على تقييم الأرباح المستقبلية للمنشأة (Agrawal & Chatterjee, 2015). وتُعد الأرباح المُفَصَّح عنها بالتقارير المالية ذات فائدة كبيرة بالنسبة للمستثمرين لا سيما عند تقييم الأداء المستقبلي للمنشأة؛ حيث يفضلون توجيه استثماراتهم للمنشآت التي تتمتع باحتمالية

قوية للاستمرار عن تلك المنشآت التي تُحقق أرباحاً عالية؛ فالاستمرارية هي افتراض هام تقوم على أساسه التقارير المالية للمنشأة، حيث يتم تقديم جزء كبير من المعلومات المالية على افتراض أن المنشأة ستستمر في العمل مستقبلاً؛ ومن ثم تنخفض تلك الفائدة كلما انخفضت جودة تلك الأرباح (Manzanaque et al., 2016)

ومن ناحية أخرى، إذا لم تنجح المنشأة في الاستمرار فإنها تُعرض المساهمين لخسائر كبيرة ناتجة عن استثمارهم في منشآت تُفصح عن أرباح منخفضة الجودة أو بمعنى آخر معلومات مُضللة لهم، وفي هذا الصدد فقد أكدت العديد من الدراسات على الارتباط والتفاعل بين كلٍ من جودة الأرباح، والأداء، وقيمة المنشأة، كما أكدت على أن جودة الأرباح تُعد من أهم العوامل المؤثرة على السلامة المالية للمنشأة، وكذلك على نتائج الأداء المالي المستقبلي لها (Latif et al., 2017; Huynh, 2018).

كما تؤثر جودة الأرباح على العديد من الأمور مثل؛ الاتفاقيات التعاقدية والعديد من القرارات المالية كمكافآت التنفيذيين، إضافةً إلى أنها توضح جوانباً هامة أخرى كالنمو التشغيلي والخيارات التجارية والسياسية؛ والذي بدوره يُحدّد مدى قدرة المنشأة على الاستمرار. وتُعتبر معلومات الأرباح على مستوى عالٍ من الأهمية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية من أجل اتخاذ القرارات؛ ومن ثم يجب على أعضاء مجلس إدارة المنشأة أن يكون لديهم الكفاءة المهنية والدافع الأخلاقي للإفصاح عن أرباح ذات جودة عالية وذلك بالنسبة لجميع أصحاب المصالح. ومع ذلك، نجد أن المديرين يقومون بالتلاعب بالأرباح مدفوعين بالسلوك الانتهازي لتحقيق مصلحتهم الخاصة، وكذا للتماشي مع أو التغلب على المعايير الموضوعية لتقييم أدائهم (Ali et al., 2019).

ومن ناحية أخرى، يُمكن النظر إلى أهمية جودة الأرباح باعتبار أن أهمية ارتفاع الجودة تعكسها الآثار السلبية المترتبة على انخفاض تلك الجودة، فنظراً لأن إعداد التقارير المالية يهدف في الأساس إلى توفير أفضل المعلومات لتلبية المتطلبات المختلفة لأصحاب المصالح، فإن هذا الأمر يتطلب أن تكون تلك المعلومات ذات طبيعةٍ نوعية وجودةٍ عالية (Zéman & Lentner, 2018). وبالنظر إلى مرونة المعايير المحاسبية والتي تُعطي حرية التصرف لإدارة المنشأة فيما يتعلق ببعض الممارسات المحاسبية المتعلقة بالأرباح المُفصح عنها، فمن الممكن أن يتلاعب أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون بالأرباح لا سيما إذا

كانت أهدافهم لا تتوافق مع أهداف ومطالب أصحاب المصالح وهو ما يُهدد سمعة المنشأة والأداء المالي المستقبلي لها؛ بسبب عدم رضا أصحاب المصالح لذلك أصبحت جودة التقارير المالية بشكلٍ عام وجودة الأرباح بشكلٍ خاص محط اهتمام العديد من المستخدمين وفي مقدمتهم المستثمرين والمحللين الماليين والمقرضين (Almahrog et al., 2016).

وتمثل الأرباح مؤشراً ملائماً لتقييم أداء المنشأة، وغالباً ما يقوم المديرون بالتلاعب بالأرباح لأغراض معينة. ونتيجة لذلك تصبح المعلومات الخاصة بالأرباح غير نافعة باعتبارها مُضللة لمستخدمي القوائم المالية، خاصة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. كما تتسبب ممارسات التلاعب بالأرباح في إلحاق ضررٍ شديد بمستخدمي التقارير المالية، ولا سيما المستثمرين، حيث يرتبط التلاعب بالمعلومات المحاسبية ارتباطاً سلبياً بجودة الأرباح الأمر الذي يضر بسمعة المنشأة، مما قد يؤدي لاحقاً إلى انخفاض كبير في الأداء المالي للمنشأة ويُهدد وجودها واستمراريتها (Latif et al., 2017).

وتأسيساً على ما سبق، تُعد الأرباح عنصراً هاماً من عناصر القوائم المالية؛ حيث يعتمد عليها العديد من أصحاب المصالح المختلفة في عملية التقييم لنتائج أعمال المنشأة؛ الأمر الذي من شأنه -بالتبعية- التأثير على العديد من القرارات التي يقومون باتخاذها وفي مقدمتها القرارات الاستثمارية والائتمانية، ويُمكن القول إن جودة تلك القرارات تُعد دالةً في مستوى جودة الأرباح.

2/1 معايير تقييم جودة الأرباح ومقاييسها:

هناك العديد من المعايير التي يُمكن الاعتماد عليها في تقييم جودة الأرباح؛ حيث تعتمد تلك المعايير على مدي قابلية هذه الأرباح للتكرار وإمكانية مراقبتها، وقابليتها للخصم، ويهدف هذا التقييم إلى التأكد من أن الأرباح تعكس الأحداث الاقتصادية، وتوفر طريقةً أفضل لتقدير التدفقات النقدية للمنشأة (Christensen et al., 2017).

ووفقاً للمبادئ المحاسبية ذات القبول العام، فهناك معياران قادران على المساعدة في تحديد جودة الأرباح؛ وهما الموثوقية والملاءمة، حيث تعني الموثوقية إمكانية التحقق من القياس وخلوه من الأخطاء والتحيز إضافةً إلى تمثيله لمعاملات المنشأة بدقة، والملاءمة تعني الوقت المناسب للقياس والقدرة التنبؤية له؛ والتي تشير إلى مدى قدرته على تأكيد أو رفض الأرباح التي تم التنبؤ بها إضافةً إلى قدرته على

المساعدة عند إجراء تنبؤات جديدة (Keefe, 2017). وقد أشار Dechow et al. (2010) إلى أن معايير جودة الأرباح تتضمن ثلاثة معايير تتمثل في؛ رقم الأرباح ذاته، ومدى استجابة المستثمرين للأرباح المُفصَح عنها، ومقدار الأرباح التي يتم الإفصاح عنها بشكلٍ خاطئ.

أما من وجهة نظر المحللين الماليين، فيتم الاعتماد على معيار القدرة التنبؤية للأرباح للحكم على مدى جودة الأرباح؛ فالأرباح الجيدة وفقاً لهذا المعيار هي تلك الأرباح التي تساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمنشأة؛ ومن ثم تقديم توصيات للمستثمرين بشأنها. ويستخدم هذا المنظور أداء الأسهم في سوق رأس المال كمقياس لجودة الأرباح؛ فكلما ازداد تأثير أرباح وعوائد السوق، ارتفعت جودة الأرباح (Sri Kustono et al., 2021).

ويوجد العديد من المقاييس التي تُستخدم لقياس جودة الأرباح، وفيما يلي عرض لأهم تلك المقاييس:

- **جودة المستحقات (Accruals Quality):** حيث يتكون رقم الربح وفقاً لأساس الاستحقاق من جزأين؛ الأول، يُعبر عن صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، والثاني، يُعبر عن صافي المستحقات الكلية، والتي يُمكن تقسيمها إلى مستحقات تقديرية ومستحقات غير تقديرية؛ حيث تتميز المستحقات التقديرية بوجود عدة بدائل لقياسها وتحديد قيمتها، وبالتالي فإن لإدارة حرية الاختيار من بين تلك البدائل بما يتوافق مع مصالحهم الشخصية، ولذلك يُستخدم هذا النوع من المستحقات لقياس مدى وجود ممارسات للتلاعب بالأرباح بالمنشأة، أما المستحقات غير التقديرية فلا توجد بدائل لقياسها ولا توجد مرونة في تحديد قيمتها، وبالتالي يقل تلاعب الإدارة في هذا النوع من المستحقات لعدم وجود مساحة للحكم أو التقدير الشخصي (Dechow et al., 2010). ويُمكن الاعتماد على جودة المستحقات في قياس جودة الأرباح من خلال التقدير المباشر للمستحقات التقديرية، وذلك باستخدام نموذج جونز المعدل (خضر، ٢٠١٨).
- **استمرارية الأرباح (Earnings Persistence):** تُعتبر استمرارية الأرباح من أهم الخصائص التي يُمكن أن تعتمد عليها عملية قياس جودة الأرباح وذلك من منظور القيمة الملائمة؛ حيث يُنظر إلى استمرارية الأرباح باعتبارها مقياساً لاستدامة المنشأة. فاستمرار الأرباح يعكس مدى إمكانية تحقُّق تلك الأرباح بنفس القيمة أو بقيمة مُقاربة خلال الفترات

المقبلة؛ مما يُعطي مؤشراً مطمئناً لأصحاب المصالح بشأن الاستقرار المالي للمنشأة (Melgarejo, 2019).

● **القدرة التنبؤية للأرباح (Earnings Predictive Ability):** حيث تُعبر القدرة التنبؤية عن قدرة الأرباح الحالية والماضية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فالقدرة التنبؤية دالة في متوسط القيمة المطلقة للأرباح المستقبلية (Shu & Thomas, 2019).

● **درجة الاقتراب من النقد (Closeness to Cash):** يفترض هذا المقياس أن الزيادة في حجم المستحقات كجزء من الأرباح يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، وبالتالي فإن اقتراب الأرباح من التدفقات النقدية يُعد مؤشراً على جودتها، وكلما اقتربت النسبة من الواحد الصحيح دلّ ذلك على اقتراب الربح المحاسبي من النقد؛ وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح (محمد، 2020).

● **تقلب الأرباح (Earnings Volatility):** حيث يُعد ثبات الأرباح وقلة تقلبها دليلاً على استمرارية تلك الأرباح وقدرتها العالية على التنبؤ بالمستقبل؛ وبالتالي ارتفاع جودتها، ويُمكن قياس التقلب في الأرباح من خلال الانحراف المعياري لصافي الأرباح؛ حيث يدل ارتفاع قيمة الانحراف المعياري على انخفاض جودة الأرباح والعكس بالعكس (Šodan, 2015).

● **التغذية المرتدة للأرباح (Earnings Feedback):** حيث أوضح الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، أن فائدة المعلومات المالية تعتمد على التغذية المرتدة لمعلومات الأرباح، من خلال قدرتها على التأثير على توقعات صانعي القرار أو تصحيحها (Barua, 2006).

● **تمهيد الدخل (Income Smoothing):** والذي يُعبر عن التخفيف المُتعمد لتقلبات الأرباح لتصل إلى المستويات العادية؛ حتى لا تكون على درجة عالية من الارتفاع، فغالباً ما يعتبر المستثمرون والمحللون أن تقلبات الأرباح إشارة سلبية بشأن الأداء المستقبلي للمنشأة (Ozili & Outa, 2019).

● **مفاجآت الأرباح (Earnings Surprises):** يُركّز هذا المقياس على مفاجآت الأرباح والتي تُقاس بنسبة صافي الأصول التشغيلية إلى المبيعات؛

ومن ثم فإن المنشآت ذات النسبة العالية من صافي الأصول التشغيلية أول الفترة تكون أقل احتمالاً أن تعلن عن مفاجآت الأرباح مما يؤدي إلى ارتفاع جودة أرباحها (محمد، 2020).

وتأسيساً على ما سبق، يرى الباحثان أن جودة الأرباح إنما تتمثل في الأساس في خلوه هذه الأرباح من التلاعب؛ ومن ثم فإنه يجب الاعتماد على المقياس الذي يساعد في تحقيق هذا الهدف. فإذا كان بالإمكان فصل المستحقات التقديرية عن المستحقات الكلية، فإن تلك المستحقات يُمكن استخدامها كمؤشر لممارسات التلاعب بالأرباح؛ فكلما ازداد حجم المستحقات التقديرية التي يشتمل عليها رقم الأرباح، أشار ذلك إلى زيادة حجم تدخل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، الأمر الذي يثير الشك حول جودة رقم الأرباح المُفصّل عنها.

2- تنوع مجلس الإدارة في علاقته بجودة الأرباح:

1/2 مفهوم تنوع مجلس الإدارة وأهم النظريات المُفسّرة له:

يحظى تنوع مجلس الإدارة باهتمام كبير خلال الآونة الأخيرة، باعتباره أحد القضايا الهامة والتي من شأنها التأثير على الحوكمة من منطلق أن الحوكمة السليمة تتطلب تكويناً مثالياً لمجلس الإدارة. وقد انتشر مصطلح إدارة التنوع إلى حد كبير من خلال نشر كتاب Kandola & Fullerton ومنذ ذلك الحين، أصبحت إدارة التنوع، أو ببساطة سياسة التنوع -والتي كانت تدرج فيما سبق تحت مسمى تكافؤ الفرص أو ببساطة سياسة المساواة- سمة مميزة للسياسات والممارسات داخل المنشآت. ويُعد تمثيل النساء في مجالس الإدارة من بين قضايا التنوع الأكثر شيوعاً التي تمت دراستها على نطاق واسع من منظور أهمية مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (Naeem, 2021).

ومن ثم فقد أصبح تنوع مجلس الإدارة من أهم قضايا الحوكمة التي تواجه المديرين والمساهمين حيث يُنظر إلى تنوع مجلس الإدارة باعتباره أداة هامة يُمكن الاعتماد في علاج مشاكل الوكالة؛ حيث يساعد على تخفيض تعارض المصالح فيما بين المساهمين والإدارة من خلال منعه الانفراد أو السيطرة على عملية اتخاذ القرار من قِبَل شخص أو مجموعة من الأشخاص كما يُعد أداة رقابة أفضل للحفاظ على استقلالية المجلس، وضمان مراعاة أصحاب المصالح عند اتخاذ القرارات (Lombardi et al., 2014).

ويتم تعريف التنوع على أنه الحالة التي يتألف فيها شيء معين من مجموعة من العناصر المختلفة أو المتنوعة، كما يُستخدم التنوع أيضاً لوصف مجموعة من الأشخاص المختلفين من حيث الثقافات والأعراق والخلفيات والنوع وغيرها؛ ومن ثم يشير تنوع مجلس الإدارة إلى الاختلاف فيما بين الأعضاء داخل المجلس ويلاحظ في كثير من الدراسات عند تناول تنوع مجلس الإدارة يتم التركيز على التنوع بين الجنسين داخل المجلس (Ali et al., 2021).

كما يُمكن تعريف التنوع بأنه أي تباين في الملامح أو السمات التي يُمكن من خلالها التمييز بين شخص وآخر. ويُعرّف تنوع مجلس الإدارة بأنه الصفات غير المتجانسة لأعضائه من حيث الخلفية الإدارية والخبرة والتعليم والقيم وأسلوب التعلم والعمر والشخصية وما إلى ذلك (Almomani, 2021).

وتفترض نظرية الوكالة، أنه كلما كان مجلس الإدارة أكثر تنوعاً، أدى ذلك لزيادة فعالية الرقابة التي يقوم بها؛ حيث يؤدي تنوع مجلس الإدارة إلى زيادة استقلالية المجلس وبالتالي، تميل المنشآت إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات لتقليل تكاليف الوكالة وتقليل عدم تماثل المعلومات بهدف حماية سمعة المنشأة وتحسين صورتها (Idan et al., 2021).

ومن ناحية أخرى، تفترض نظرية الاعتماد على الموارد أن تنوع مجلس الإدارة سيزيد من الموارد التي يُقدمها أعضاء المجلس، مثل المهارات والخبرات وأساليب العمل والمعلومات والشرعية والوصول إلى العديد من الأطراف مثل؛ الموردين والعملاء وصناع القرار في السياسة العامة والفئات الاجتماعية لمختلفة بما ينعكس بشكل إيجابي على الإبداع والابتكار. وتُركّز هذه النظرية على ثلاثة جوانب أساسية هي؛ قضايا المنشأة المتعلقة بالسياق الاجتماعي، واستراتيجيات المنشأة لتعزيز استقلاليتها والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، وأهمية القدرة - وليس فقط العقلانية أو الكفاءة- على فهم الإجراءات الداخلية والخارجية للمنشأة (Schmid & Roedder, 2021).

كما تؤكد العديد من النظريات الأخرى مثل النظرية السلوكية، والنظرية التنظيمية، إضافةً إلى النظرية الأخلاقية، ونظرية التطور الأخلاقي، ونظريات الدور الاجتماعي على تأثير تنوع مجلس الإدارة على نتائج المنشأة. فعلى سبيل المثال، تفترض النظرية التنظيمية أن تنوع مجلس الإدارة من شأنه تعزيز عملية اتخاذ القرار، وتحسين عملية التواصل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة. كما تفترض أن النساء يميلن للحضور بشكل أكبر لاجتماعات مجلس الإدارة، والسعي لشغل

مناصب رقابية أعلى، وكذلك المطالبة بقدر أكبر من المساءلة للمديرين حالة الأداء غير الجيد للمنشأة (Lara et al., 2017). ويترتب على هذه الرقابة الدقيقة والقوية والتي لا تساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات على مستوى مجلس الإدارة فحسب، بل سٌشجع أيضاً على المزيد من الإفصاح عن طريق الحد من استخدام المديرين للمعلومات الداخلية لصالحهم الأمر الذي من شأنه تقييد السلوك الانتهازي للمديرين (Chizema et al., 2015).

علاوةً على ذلك، تفترض كلٌّ من نظرية التطور الأخلاقي، ونظرية الدور الاجتماعي أن تنوع مجلس الإدارة يُمكن أن يُعزّز عمق واتساع المناقشات والمداولات، ولا سيما تلك المتعلقة بالمشاكل الاستثنائية. بالإضافة إلى أن النساء أكثر حساسيةً فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي؛ ومن ثم يُكُنَّ أقل تسامحاً مع السلوك الانتهازي للمديرين. وأخيراً، تميل النساء في مجلس الإدارة إلى إعطاء أهمية أكبر "للقيم المجتمعية" مثل؛ الإيثار، والإحسان، والرعاية، والتواصل، وتوافق الآراء، والتعاطف، والكرم، والثقة، إضافةً إلى الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الآخرين بشكل عام (Harris et al., 2019).

وتؤيد نظريات أخرى مثل السلوكية والنفسية أنه من الأسباب التي تدعم من كفاءة النساء في القيام بالدور الرقابي حال تنوع مجلس الإدارة أن النساء بطبيعتهن يُكُنَّ أكثر تحفظاً وتجنباً للمخاطر من نظرائهن الذكور لذلك فمن غير المرجح أن يسمحن بالسلوك الانتهازي للمديرين خشية إمكانية إلقاء اللوم عليهن (Zalata et al., 2019; Tang et al., 2020).

كما تفترض نظرية المجالس الودية أنه من المرجح أن يكون المديرون الأكثر وضوحاً، واهتماماً، وتعاطفاً، وجدارةً بالثقة أكثر فاعلية في اكتساب ثقة المديرين التنفيذيين، ومن ثم أكثر نجاحاً في أداء أدوارهم الاستراتيجية الرقابية والاستشارية وبالتالي، فإن امتلاك المديرات النساء لمثل هذه المهارات الناعمة مثل الرعاية، والتواصل، والجدارة بالثقة يعني أن زيادة قدرتهن على أداء دورهن بشكل أفضل (Kao et al., 2020).

في حين تفترض نظرية التنشئة الاجتماعية بين الجنسين (GST) أن دور الجنس وما يرتبط به من قيم اجتماعية وأخلاقية يتم تكوينه منذ الطفولة؛ ومن ثم تختلف أساليب القيادة واتخاذ القرار لدى كلٍ من الرجال والنساء بناءً على القيم الاجتماعية والأخلاقية الكامنة. كما تشير تلك النظرية إلى أن النساء يتميزن بتجنبهن للمخاطر عند اتخاذ القرار إضافةً إلى أنهن أكثر التزاماً بالمعايير الأخلاقية المعمول

بها (Fan et al., 2019; Harris et al., 2019; Kouaib & Almulhim, 2019).

وتأسيساً على ما سبق، يرى الباحثان أن تنوع مجلس الإدارة يُساهم في توفير العديد من الكفاءات، والمهارات، والخبرات التي من المُتَوَقَّع أن تؤدي إلى زيادة قدرة مجلس الإدارة على فهم وحل المشكلات بشكل أفضل، مما يُمكن المجلس من التعامل مع بيئة الأعمال بشكل أكثر فعالية؛ بما ينعكس على زيادة التقييمات الإيجابية بشأن المنشأة. بجانب الدور الحيوي الذي يُمكن أن يلعبه تنوع مجلس الإدارة في الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح بما يؤدي في النهاية إلى زيادة جودتها.

2/2 إيجابيات تنوع مجلس الإدارة:

يُعتبر تنوع مجلس الإدارة من أهم قضايا الحوكمة، حيث من المتوقع أن يُحقق تنوع مجلس الإدارة العديد من الإيجابيات؛ حيث أصبح من الواضح أن الدافع وراء الحرص على تنوع مجلس الإدارة لا يقتصر فقط على نظريات العدالة الأخلاقية والمعنوية والاجتماعية ولكن أيضاً كونه يترتب عليه تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية وتوفير المهارات والخبرات والمواهب الفريدة التي تجلبها النساء مثل هذه الأدوار (الجوهري، وسليمان، 2021).

فتنوع مجلس الإدارة يعمل على تحسين فعالية الإدارة، وتوفير الشرعية للمنشآت، ويساعد على بناء علاقات متنوعة، ويُعزِّز حوكمة الشركات (Fernández-Temprano & Tejerina-Gaite, 2020). كما ينعكس تنوع مجلس الإدارة على تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وذلك من خلال زيادة الإفصاح، إضافةً إلى أن تنوع مجلس الإدارة من شأنه توفير معلومات مفيدة للإدارة مما يساعد في إثراء المناقشات داخل المجلس وتحسين عملية اتخاذ القرار بما ينعكس على جودة الأرباح (Shakil, 2021).

ويشير العديد من الدراسات إلى أن تنوع مجلس الإدارة من شأنه تحقيق العديد من الإيجابيات منها:

- التقليل من احتمالية وقوع الغش بالمنشأة (Capezio & Mavisakalyan, 2016)

- الحد من الغش بالتقارير المالية (Sun et al., 2019).

- التطبيق الجيد للقواعد المحاسبية (Barua et al., 2010).

- توفير تقارير مالية أكثر تحفظاً (Ho et al., 2015).
- التقليل من احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية (Palvia et al., 2015).
- تحسين جودة الأرباح (Zalata et al., 2018).

وتأسيساً على ما سبق، يرى الباحثان أنه من المرجح أن يُحقق تنوع مجلس الإدارة العديد من التأثيرات الإيجابية والتي تُعزى إلى العديد من النظريات التي تشير في مجمله إلى أن تنوع مجلس الإدارة من شأنه تعزيز استقلالية أعضاء المجلس، والرقابة، والقدرات الاستشارية والموارد من خلال زيادة التواصل بين المنشأة والبيئة الخارجية بما يحمي حقوق المساهمين بطرق شتى، لا سيما وقد أصبح من المقبول بشكل كبير وجود فروق بالفعل بين النساء والرجال؛ ومن ثم فمن المتوقع أن يكون لها انعكاساتها على الأعمال التجارية ونتائجها.

3/2 تنوع مجلس الإدارة والبيئة التنظيمية:

يُعد تنوع مجلس الإدارة من القضايا التي تلقى اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة ليس فقط من قبل الباحثين ولكن أيضاً من قبل مختلف الجهات التنظيمية في العديد من الدول؛ حيث اكتسب هذا الأمر اهتماماً اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً كبيراً على المستويين المحلي والعالمي في السنوات الأخيرة. وبوجه عام، هناك دعوة عالمية لتمثيل النساء في مجالس إدارات المنشآت كوسيلة لتحسين عملية اتخاذ القرار وحوكمة الشركات (Nguyen et al., 2020). وقد بدأت بعض البلدان سلسلة من التغييرات التشريعية التي تتطلب تمثيلاً محددًا للنساء في مجلس الإدارة (Cordeiro et al., 2020; Nadeem et al., 2020)

ففي الآونة الأخيرة، تزايدت نسب مشاركة النساء في مجالس إدارات المنشآت بشكل ملحوظ، على الرغم من أن تلك النسب لا تزال منخفضة نسبياً، لكن في الوقت الحالي، نجد أن معظم مجالس إدارات المنشآت بها نساء. وقد قامت العديد من الدول بتخصيص حصة للنساء في مجالس إدارات المنشآت المقيدة بالبورصة. فعلى سبيل المثال، بدأت الحكومة النرويجية هذه المبادرة من خلال إلزام الشركات بتخصيص نسبة 40% للنساء في مجالس الإدارة (Zalata et al., 2020).

وفي نفس السياق، قدم الاتحاد الأوروبي تشريعاً مماثلاً حيث طالب المنشآت بتخصيص نسبة 40% للنساء في مجالس إدارتها بحلول عام 2020. وفي جميع أنحاء العالم، تسعى دول أخرى إلى تحسين مستوى تمثيل النساء بمجالس إدارات المنشآت، مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والدنمارك وأيسلندا وماليزيا وهولندا وإسبانيا حيث قاموا بتحديد نسب ما بين 30%-40% لتمثيل النساء بمجلس

الإدارة، في حين في دول مثل فنلندا والهند والإمارات العربية المتحدة نصت القواعد على وجوب وجود امرأة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة (Tyrowicz et al., 2020).

ولخص هذا الوضع حقيقة أن المنظمين في بعض دول أوروبا الغربية (النرويج وإسبانيا والسويد) يبذلون جهوداً متواصلة لتعزيز مشاركة النساء في مجالس إدارات المنشآت، سواء كان ذلك عن طريق التوصية (إسبانيا والسويد) أو المطالبة بنسب تمثيل محددة (النرويج). غير أن نتائج الأبحاث تشير إلى أن عملية الوصول لتنوع مجالس الإدارات في جميع أنحاء العالم من غير المرجح أن يتم إنجازها بشكلٍ سريع (Adams et al., 2015; Srinidhi et al., 2020).

علاوةً على ما سبق، فقد اقترح عدد من الدول المتقدمة والنامية الأخرى مثل أستراليا والبرازيل وكندا والهند، من بين دول أخرى، نسباً مماثلة لتمثيل النساء بمجالس إدارات المنشآت، وفي الولايات المتحدة ازدادت نسب تمثيل النساء بمجلس الإدارة على الرغم من أن هذا الأمر اختياريًا بالنسبة للمنشآت (Khlif & Achek, 2017; Kirsch, 2018).

هذا وتحظى المرأة المصرية بدعم كافة مؤسسات الدولة لا سيما مع تكفل الدستور المصري لعام 2014 وتعديلاته بدعم العديد من مكتسباتها وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فطبقاً للمادة رقم (11) من الدستور المصري فإن الدولة مُلزَمة باتخاذ التدابير الكفيلة بضمان حق المرأة في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها. وقد قامت الدولة ممثلةً في وزارة التخطيط بوضع خطة التنمية المستدامة مصر 2030 متضمنةً برنامج عدم التمييز النوعي كأحد برامج تحسين مستوى معيشة المواطن والذي يدعو إلى دعم المرأة في الوظائف القيادية، الأمر الذي يظهر جلياً من خلال الهدف الثاني لرؤية مصر 2030؛ العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة.

وفي هذا الصدد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قرارها رقم (107) لسنة 2016 والخاص بدليل الحوكمة والذي نص صراحة في قواعد تشكيل مجلس الإدارة على ضرورة مراعاة التنوع بين أعضاء المجلس دون تحيز لجنس أو عقيدة.

ثم قامت الهيئة بإصدار القرارين رقمي؛ (123) لسنة 2019، (50) لسنة 2020، واللذين تلتزم بموجبهما كلٌّ من الشركات المُقَيِّدة واتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بوجود تمثيل نسائي بحد أدنى عنصر واحد على الأقل في عضوية مجالس إدارتها مع إعطاء مهلة حتى نهاية عام 2020 لتوفيق أوضاعها.

وتأسيساً على ما سبق، يرى الباحثان أن ذلك يُمثّل شكلاً ضعيفاً من أشكال الاستجابة لضرورة تمثيل النساء بمجالس إدارات الشركات مقارنةً بالدول الأخرى وهو ما يُمكن وصفه بـ "التمثيل الرمزي"، كما تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الإلزامية قد تكون وسيلةً فعالةً لزيادة جودة حوكمة الشركات حيث إن مجرد المطالبة بتحديد نسب مشاركة للنساء بمجالس إدارات المنشآت لن يصل بنا لتنوع مجالس الإدارات بالشكل المؤثر المطلوب. وهنا يُثار تساؤلٌ بشأن عوامل التمكين التي تسمح للمرأة بالمساهمة الحقيقية بما يؤدي إلى زيادة فعالية دورها في حوكمة الشركات لا سيما في ظل التمثيل الرمزي لها. وتستهدف الدراسة الحالية الإجابة على هذا التساؤل من خلال التركيز على المهام الرقابية لمجلس الإدارة وبشكل أكثر تحديداً، دوره الرقابي فيما يتعلق بجودة الأرباح.

4/2 تنوع مجلس الإدارة وأثره على جودة الأرباح:

يقوم مجلس الإدارة بأداء وظائف أساسية تتضمن؛ توفير الموارد التي تُمكن المنشأة من الوصول إلى المصادر الأساسية والمعلومات الملائمة، وتقديم المشورة للإدارة عند وضع استراتيجية المنشأة، ورقابة تصرفات الإدارة والقيام بمهام الرقابة نيابةً عن أصحاب المصالح الخارجيين (Aberg et al., 2019).

وفيما يتعلق بالدور الرقابي لمجلس الإدارة، ما زال هناك بعض الشكوك بشأن مدى قدرته على ضمان عمل الإدارة لصالح أصحاب المصالح المختلفة، ويُمكن ملاحظة ذلك في الكم الهائل من الفضائح المالية بالعديد من الشركات والناجمة عن الإفصاح عن بعض المعلومات المالية غير الصحيحة أو التي تم التلاعب بها، والتي لم يتخذ فيها المدبرون القرارات التي تخدم أهداف أصحاب المصالح، وما يترتب على ذلك من أمور قد تؤثر على صورة المنشأة وسمعتها بشكلٍ سلبي؛ ومن ثم، فإن الدور الرقابي لمجلس الإدارة يُعد أمراً بالغ الأهمية في منع السلوك الانتهازي من قبل المديرين (Bassyouny et al., 2020).

وقد كشف ذلك عن ضرورة تعزيز القواعد والإجراءات التي من شأنها زيادة شفافية الإفصاح من خلال التقارير المالية؛ حيث إن معظم هذه الفضائح جاء

نتيجة إساءة استخدام المديرين لسلطاتهم في اتخاذ القرار والمبالغة في تلك التقارير لتحقيق منفعة خاصة أمام مجالس الإدارة ذات الدور السلبي غير الفعال، لا سيما انخفاض جودة الأرباح بسبب ممارسات التلاعب بها والذي من شأنه تشويه نتائج الأداء المالي المُفصَّح عنها (Cordeiro et al., 2020).

ويُعد تنوع مجلس الإدارة، باعتباره يتضمن التنوع بين الجنسين، أمراً حيوياً بالنسبة لمدى قدرة مجلس الإدارة على خلق القيمة. وغالباً ما يتم تعزيز التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة بناءً على سببين رئيسيين؛ فوفقاً لمنظور الأعمال، يُمكن أن يُساهم التنوع في زيادة عدد البدائل التي يتم أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات؛ وبالتالي يُمكن أن يؤثر على الإبداع وجودة القرار الجماعي. ووفقاً لمنظور العدالة الاجتماعية والفردية، يُمكن لهذا التنوع أن يُساهم في المساواة وزيادة مشاركة الفئات ذات التمثيل الأقل في عملية اتخاذ القرار (Huse, 2018).

وتشير الدراسات إلى وجود مجموعة واسعة من الآراء النظرية والتطبيقية التي تشرح دور تنوع مجلس الإدارة في تقييد ممارسات التلاعب بالأرباح حيث يُمكن أن يلعب تنوع مجلس الإدارة دوراً حيوياً في زيادة جودة التقارير المالية (Dani et al., 2019; Maglio et al., 2020)، إضافةً إلى أن تمثيل النساء بمجلس الإدارة يُمكن أن يؤدي إلى زيادة فعالية الدور الرقابي والدور الاستشاري لمجلس الإدارة، ودعم السلوك الأخلاقي، والحد من السلوك الانتهازي للمديرين وبالتالي تحسين جودة الأرباح (Harakeh et al., 2019; Orazalin, 2019; Arioglu, 2020; Maglio et al., 2020). ومن ناحية أخرى، يلعب مجلس الإدارة دوراً حيوياً في الرقابة في نظام حوكمة الشركات، مما يُقلل من عدم تماثل المعلومات، كما يُنظر إلى تنوع مجلس الإدارة باعتباره ميزةً تنافسيةً هامةً للمنشأة (Arioglu, 2020).

ويرى الباحثان إلى أنه بالنظر إلى العديد من النظريات والدراسات التي أشارت إلى أن النساء أكثر تجنباً للمخاطر وأكثر تحفظاً في قراراتهن المالية؛ فما زال السؤال حول ما إذا كان لتنوع مجلس الإدارة تأثير على نتائج المنشأة مثاراً حتى الآن. ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان تنوع مجلس الإدارة يُمكن أن يساعد في تعزيز إعداد القوائم المالية والحد من ممارسات التلاعب بالأرباح ومن ثم زيادة جودة الأرباح.

3- أنماط هيكل الملكية وانعكاساتها على جودة الأرباح:

أصبح هيكل الملكية من بين الموضوعات المحاسبية الهامة، نتيجةً لزيادة عدد المنشآت الكبيرة، وتوسع النشاط الاقتصادي، فضلاً عن نمو الاستثمارات الأجنبية في كل من الأسواق المحلية والعالمية؛ باعتباره أداةً لرقابة أداء وسلوك الإدارة لضمان خفض تكاليف الوكالة وحماية حقوق المساهمين، لا سيما الأفراد، من خلال الحد من الممارسات التي تنطوي على تعارض المصالح في المنشآت، الأمر الذي ينعكس على جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وفي مقدمتها جودة الأرباح، وغيرها من الأمور التي تؤثر على أداء المنشأة (ALQirem et al., 2020).

وتتعدد تقسيمات هيكل الملكية والتي يركز كلٌ منها إلى أسس معينة كما يتضح مما يلي:

1/3 من حيث تركيز ملكية الأسهم:

يُعبّر هيكل الملكية عن هوية حملة الأسهم في المنشأة وحجم ممتلكاتهم، حيث يعتبر هيكل الملكية المتغير الرئيسي الذي يؤثر على نتائج المنشأة. ويمكن التفرقة بين نوعين من هياكل الملكية في الشركات من حيث تركيز ملكية الأسهم؛ *الأول*: تركز الملكية حيث تتركز ملكية الشركة في يد عدد محدود من المساهمين، *والثاني*: تشتت الملكية حيث يوجد عدد كبير من المساهمين بالشركة بحيث يمتلك كل مساهم عدد قليل من الأسهم حيث لا تتجاوز ملكيته نسبة 5% من أسهم الشركة (Choi, 2018).

وتوجد وجهتا نظر فيما يتعلق بتأثير أنماط هيكل الملكية على مشاكل الوكالة وجودة التقارير المالية؛ حيث تفترض وجهة النظر الأولى أنه في ضوء نظرية المواءمة *Alignment Theory*، فإن تركيز الملكية يعمل كآلية رقابة فعالة، الأمر الذي من شأنه تخفيض تكاليف الوكالة وتعارض المصالح بين الإدارة والملاك ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية وجودة الأرباح. في حين تفترض وجهة النظر الثانية أنه في ضوء فرضية التحصن *Entrenchment Hypothesis*، فإن تركيز الملكية يُعطي الإدارة الفرصة للتلاعب بالأرباح نتيجة تحصن وسيطرة الإدارة وهو ما ينعكس بالسلب على جودة التقارير المالية وجودة الأرباح (AL-Duais et al., 2019).

2/3 من حيث توزيع ملكية الأسهم:

تتعدد أنماط هيكل الملكية في الشركات المساهمة وفقاً لهوية الملاك؛ حيث تتمثل في الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والملكية العائلية، والملكية الأجنبية، والملكية الحكومية، وفيما يلي عرض لتلك الأنماط:

1/2/3 الملكية الإدارية:

يُقصد بالملكية الإدارية مقدار الأسهم المملوكة لمديري الشركة، ويُمكن النظر إلى الملكية الإدارية على أنها من أهم أنماط هيكل ملكية الشركات؛ باعتبارها أحد حلول مشاكل الوكالة؛ حيث تُعد وسيلةً حيويةً للمواءمة فيما بين مصالح المساهمين والمديرين والحد من مشاكل الوكالة الأمر الذي من شأنه خفض السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم تخفيض دافع الإدارة للتلاعب بالأرباح (Gyampah et al., 2019).

وفي المقابل يُمكن النظر إلى أنه كلما ارتفعت نسبة الملكية الإدارية ازداد ميول الإدارة نحو التلاعب بالأرباح، وهذا من شأنه أن يقود المديرين لاتخاذ قرارات تعكس المنافع الشخصية وليس رفاهية الملاك وقيمة الشركة، وفي هذا السياق، فمع زيادة الملكية الإدارية، يصبح السوق أقل فعالية حيث يميل المديرون إلى اتخاذ قرارات لتعظيم منافعهم؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة ملكيتهم، وزيادة حقوق التصويت الخاصة بهم، وبالتالي ضمان بقائهم كمديرين. وعليه فكلما ازدادت الملكية الإدارية قد يؤدي ذلك إلى انخفاض جودة الأرباح (El Moslemany & Nathan, 2019).

ووفقاً لنظرية الوكالة، قد يقوم المديرون بأعمالهم بطريقة تزيد مصالحهم الخاصة بغض النظر عن مدى انعكاس ذلك على المساهمين، لا سيما في حالة امتلاكهم نسبة كبيرة من أسهم الشركة؛ وعليه فقد يساهم المديرون الذين يمتلكون أسهم الشركة في زيادة ممارسات التلاعب بالأرباح وذلك بسبب سعيهم لتحسين رقم الأرباح ظاهرياً بهدف الحصول على أقصى منفعة (Pérez et al., 2019).

2/2/3 الملكية المؤسسية:

تُعرّف الملكية المؤسسية بأنها ملكية المؤسسات لأسهم الشركة مثل؛ صناديق المعاشات، والشركات الاستثمارية، والبنوك وغيرها. ووفقاً لنظرية الوكالة، فقد يلعب المستثمر المؤسسي دوراً هاماً في رقابة الإدارة وتحسين عملية الإشراف عليها وتخفيض ممارسات التلاعب بالأرباح، باعتبار أن الملكية المؤسسية

تُمثل آليةً جيدةً لحوكمة الشركات مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة (ALQirem et al., 2020).

ويتمتع المستثمرون المؤسسيون بالخبرة اللازمة لتحليل أداء الشركة بشكل أفضل من المستثمرين الأفراد؛ حيث يمثلون مجموعة مُركّزة تنسم بخبرة مالية ملموسة؛ وعليه فإنه وفقاً لفرضية الرقابة النشطة، من المتوقع أنه كلما ارتفعت نسبة الملكية المؤسسية أدى ذلك إلى زيادة فعالية الرقابة على الإدارة مما يُخفف من ممارسات التلاعب بالأرباح. وفيما يتعلق بالوظيفة الإشرافية، يُعتقد أن الملكية المؤسسية لديها القدرة على الضغط على الإدارة لإصدار تقارير مالية عالية الجودة؛ حيث يتمتع المستثمرون المؤسسيون بالقدرة على ممارسة الضغط على الإدارة، إضافةً إلى قدرتهم على استخدام آليات رقابة السوق للتأثير على قرارات الإدارة (Sri Kustono et al., 2021).

وفي المقابل، ففي حالة انخفاض نسبة الملكية المؤسسية؛ سينصب اهتمام المستثمرين بشكل أكبر على الأرباح في الأجل القصير؛ مما يدفع المديرين للقيام بممارسات التلاعب بالأرباح لمقابلة توقعات المستثمرين دون الاهتمام بقيمة المنشأة في الأجل الطويل (Affan et al., 2017).

3/2/3 الملكية العائلية:

يُقصد بالملكية العائلية سيطرة أفراد العائلة على الإدارة أو امتلاكهم حصة كبيرة من أسهم الشركة، إضافةً إلى عملهم كمسؤولين أو مديريين بالشركة، ومن المفترض وفقاً لنظرية المواعمة أن تُساهم الملكية العائلية في تحقيق التوافق أو المواعمة بين مصالح المديرين والملاك وبالتالي تُقلل من مشاكل الوكالة؛ نظراً لأن الشركات العائلية تمتلك دافعاً اقتصادياً قوياً للمواعمة بين مصالح العائلات المُسيطرة وأصحاب المصالح الآخرين وخفض تكاليف الوكالة؛ ومن ثم الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح؛ حيث تدرك هذه العائلات أن الفائدة تتمثل في توافق مصالحها مع مصالح الشركة، وهذا ما يجعلهم يتعاملون مع الأرباح بطريقة تتجنب الأمور التي من شأنها الإضرار ببقاء الشركة مستقبلاً (Hussain et al., 2019).

4/2/3 الملكية الأجنبية:

تُمثل الملكية الأجنبية النمط الرابع من أنماط هيكل الملكية، وينطوي الاستثمار الأجنبي على تحويل رأس المال المالي من دولة إلى أخرى بهدف مواجهة نقص رأس المال وتقليل البطالة في بعض الدول (Nia et al., 2017).

وتفترض فرضية انتشار المعرفة أن الملكية الأجنبية ذات المهارات المتطورة وخبرات الاستثمار قد تُوفر الوصول إلى المعرفة والخبرة الاستراتيجية التي تساعد في اتخاذ القرارات. علاوة على ذلك، يُمكن أن تلعب الملكية الأجنبية دوراً هاماً في رقابة الإدارة ومواءمة منافعها مع الملاك؛ حيث قد توفر الملكية الأجنبية الرقابة الكافية للحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتحسين تقييم المستحقات التقديرية؛ ومن ثم قد تلعب الملكية الأجنبية دوراً فعالاً في الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح (AL-Duais et al., 2019).

5/2/3 الملكية الحكومية:

يُقصد بها نسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات الحكومية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتختلف الملكية الحكومية عن الأنماط الأخرى لهيكل الملكية وذلك نظراً للطبيعة السياسية المصاحبة لها والتي تنعكس على توجيه هذا النوع من الملكية نحو تحقيق أهداف سياسية معينة في المقام الأول (Beuselinck et al., 2017). هذا وتوجد وجهتا نظر بشأن تأثير الملكية الحكومية على جودة الأرباح؛ الأولى؛ تشير إلى التأثير الإيجابي للملكية الحكومية على جودة الأرباح حيث لا تسعى الحكومات لتعظيم منافعها على حساب صغار المستثمرين؛ باعتبار أن الهدف الأساسي يتمثل في تحقيق المنفعة العام؛ ومن ثم فمن المفترض أن يؤدي ارتفاع نسبة الملكية الحكومية إلى زيادة جودة الأرباح، لا سيما إذا كان الهدف من الوجود الحكومي يتمثل في الضغط على المديرين لزيادة الضريبة المدفوعة، أو تحسين حوكمة الشركات لدعم كفاءة الأسواق المالية بهدف جذب رؤوس الأموال. في حين تشير وجهة النظر الثانية؛ إلى التأثير السلبي للملكية الحكومية على جودة الأرباح والذي قد يرجع لرغبة الحكومة في استخدام هذه الشركات لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية قصيرة المدى والتي غالباً ما تتعارض مع تعظيم ربح المستثمر، ويكون المديرين مسئولون من قبل الحكومة مما يؤدي إلى ظهور مشكلة الوكالة (الفقي، 2020).

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن هيكل الملكية يعد أحد أهم العوامل التي يُمكن أن تؤثر على جودة الأرباح، حيث ينظر البعض إلى هيكل الملكية كآلية رقابية فعّالة تساعد على تحقيق التوازن بين مصالح الإدارة والملاك، الأمر الذي من شأنه تحسين عملية الإشراف على الإدارة مما يؤدي إلى تخفيض ممارسات التلاعب بالأرباح ومن ثم زيادة جودتها. وفي المقابل قد ترتبط أنماط هيكل الملكية

بممارسات التلاعب بالأرباح نتيجة الضغط على الإدارة لتحقيق مصالح أطراف معينة يتوافر لديها القدرة في التأثير على إدارة الشركة. وعليه تظهر أهمية دراسة تأثير هيكل الملكية على جودة الأرباح نظراً لاختلاف البيئات التنظيمية بين الدول والتي تظهر بوضوح من خلال اختلاف النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

4- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

1/4 الدراسات التي تناولت العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح: استهدفت دراسة (Peña, 2018) إلقاء الضوء على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح في أمريكا اللاتينية، مع التركيز على الشركات المدرجة بالبورصة في دول المكسيك وتشيلي وبيرو وكولومبيا، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 79 شركة ما بين عامي 2002-2014. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، كما أشارت النتائج إلى زيادة جودة الأرباح بزيادة نسبة النساء بمجلس الإدارة.

في حين تناولت دراسة (Hashim et al., 2019) فحص العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح في الشركات المدرجة في البورصة الماليزية الرئيسية؛ حيث تعد ماليزيا دولة بها العديد من الأعراق والثقافات المختلفة الأمر الذي يُتوقع معه التأثير على جودة الأرباح، إضافةً إلى دراسة دور المراجعة الداخلية سواء تلك التي يتم إجراؤها بالاعتماد على إدارة المراجعة الداخلية بالمنشأة أو من خلال الاستعانة بمكاتب المراجعة الخارجية كأداة لتحسين جودة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 90 شركة خلال عام 2017. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

بينما سعت دراسة (Saona et al., 2019) إلى الإجابة عن التساؤل حول كيفية تأثير تنوع مجلس الإدارة على السلوك الانتهازي للمديرين بهدف حل مشاكل الوكالة بالتطبيق على بعض الدول الأوروبية؛ حيث شملت الدراسة على وجه التحديد المنشآت غير المالية بدول الدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، وذلك بالتطبيق على 1269 مشاهدة ما بين عامي 2006-2016. وتوصلت الدراسة إلى أن مجلس الإدارة المتوازن يعمل على الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح، كما أنه يُعزز القوانين التي تم تمريرها في العقود الأخيرة في أوروبا، كما أشارت النتائج إلى أن الإطار

التنظيمي المُتعلق بتنوع مجلس الإدارة الذي وضعه كل بلد كان له دور ملموس في الوصول إلى المساواة في مناصب صنع القرار.

في الوقت الذي استهدفت فيه دراسة (Zalata et al., 2019) فحص العلاقة بين نوع المدير التنفيذي وجودة الأرباح الأساسية من خلال مرونة التصنيف، وذلك بالتطبيق على 21101 مشاهدة لشركات أمريكية ما بين عامي 1992-2014. وتوصلت الدراسة إلى أنه في الفترة التي سبقت صدور قانون Sarbanes-Oxley (SOX)، كانت هناك انخفاض في جودة الأرباح نتيجة ارتفاع في مرونة تصنيف البنود Classification Shifting سواء في حالة شغل امرأة أو رجل لمنصب المدير التنفيذي للمنشأة، غير أنه في حالة شغل امرأة لمنصب المدير التنفيذي للمنشأة -وعلى غير المتوقع- كان هذا الارتفاع أكبر، في حين أشارت النتائج إلى أنه في الفترة التي تلت صدور ذلك القانون، انخفضت مرونة تصنيف البنود في حالة شغل امرأة لمنصب المدير التنفيذي للمنشأة، بينما بقي الوضع كما هو في حالة شغل رجل لمنصب المدير التنفيذي للمنشأة.

كما ركزت دراسة (Umer et al., 2020) على فحص العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة، وتنوع لجنة المراجعة، شغل النساء للمناصب التنفيذية العليا وممارسات التلاعب بالأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 100 شركة ما بين عامي 2013-2018. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين تنوع مجلس الإدارة وممارسات التلاعب بالأرباح، كما أشارت النتائج إلى أن تنوع لجنة المراجعة يؤدي إلى الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح ومن ثم زيادة جودة الأرباح، إضافة إلى أن تنوع مجلس الإدارة من شأنه تعزيز دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح، وأخيراً أشارت النتائج إلى أن شغل النساء لمنصب المدير التنفيذي من شأنه الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح من خلال زيادة شفافية وفعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

وقد استهدفت دراسة (Almomani et al., 2021) فحص العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 68 شركة ما بين عامي 2010-2019. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

في حين استهدفت دراسة (Dobija et al., 2021) الوقوف على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات لتلك الجودة والتي تتضمنت (التوقيت، وجودة الأرباح، رأي المراجع

الخارجي)، وقد تم التركيز على عوامل التمكين التي تسمح للمرأة بإضافة قيمة إلى أنشطة الرقابة لا سيما في ظل الإجراءات الإيجابية المحدودة لتعزيز تمثيل النساء بمجالس الإدارة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 350 شركة مدرجة ببورصة وارسو ببولندا ما بين عامي 2010-2015. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين تنوع مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، كما أكدت الدراسة على أن المنشآت التي لا يوجد بها تنوع كبير بمجلس الإدارة طبقاً لنظرية "الكتلة الحرجة" تظل قادرة على الاستفادة من تنوع مجلس الإدارة من خلال مشاركة النساء الموجودة بالمجلس في التصويت عند اتخاذ القرارات وهو ما يُمكن تسميته بـ "أثر التصويت".

بينما تناولت دراسة (Ghaleb et al., 2021) فحص العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تنوع مجلس الإدارة والإدارة الحقيقية للأرباح، وذلك بالتطبيق على 475 مشاهدة لشركات مدرجة ببورصة عمّان ما بين عامي 2011-2016. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والإدارة الحقيقية للأرباح، كما توصلت لوجود علاقة سلبية بين تنوع مجلس الإدارة والإدارة الحقيقية للأرباح، إضافة إلى وجود تأثير معدل لتنوع مجلس الإدارة على العلاقة السلبية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والإدارة الحقيقية للأرباح مما يؤكد على التأثير الإيجابي لتنوع مجلس الإدارة على جودة الأرباح.

كما تناولت دراسة (Hemdan et al., 2021) فحص العلاقة بين مجموعة من العوامل المرتبطة بقوة المدير التنفيذي التي يتوقع تأثيرها على جودة الأرباح المُفصح عنها، إضافة إلى الوقوف على دور حوكمة الشركات في التأثير على تلك العلاقة، وذلك بالتطبيق على 1826 مشاهدة ما بين عامي 2008-2019. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين (الازدواجية، والملكية، ومدة البقاء في المنصب، والعلاقات السياسية) وجودة الأرباح المُفصح عنها، كما أشارت النتائج إلى أن استقلالية مجلس الإدارة تعمل كآلية لتخفيف العلاقة السلبية بين كلٍ من ملكية المدير التنفيذي، مدة بقائه في المنصب وجودة الأرباح المُفصح عنها، في حين لم تُقدم النتائج دليلاً على وجود تأثير لاستقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين ازدواجية المدير التنفيذي، والعلاقات السياسية وجودة الأرباح المُفصح عنها، كما توصلت الدراسة إلى أن تنوع مجلس الإدارة يعمل كآلية بديلة للحد من العلاقة

السلبية بين (ازدواجية، وملكية، ومدة البقاء في المنصب، والعلاقات السياسية) للمدير التنفيذي وجودة الأرباح المُفصح عنها.

وقد استهدفت دراسة (Sherif El-Halaby & Al Hakim, 2021) اختبار أثر تنوع مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وهيئة الرقابة الشرعية على جودة الأرباح بالبنوك الإسلامية، وكذلك فحص إلى أي مدى يُمكن أن يؤدي كلٌّ من تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وثقافة المجتمع إلى التأثير على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 122 بنكاً إسلامياً بـ 21 دولة ما بين عامي 2010-2017. وتوصلت الدراسة إلى أن تنوع مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وهيئة الرقابة الشرعية له تأثير إيجابي على جودة الأرباح. كما أشارت النتائج إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من قبل البنوك الإسلامية يؤثر بشكل إيجابي كبير على العلاقة الإيجابية بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، بينما أكدت النتائج أن عدم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من قبل البنوك الإسلامية يؤثر بشكل سلبي على تلك العلاقة، أما بالنسبة إلى أثر ثقافة المجتمع فقد أشارت النتائج إلى أن ثقافة المجتمع من شأنها التأثير على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح بالبنوك الإسلامية.

بينما تناولت دراسة (Zalata et al., 2021) فحص العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح، ركزت الدراسة على وجود نساء بمجلس الإدارة ممن يتمتعن بخبرة مالية مناسبة، وذلك بالتطبيق على 5398 مشاهدة لشركات أمريكية ما بين عامي 2007-2013. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود نساء بمجلس الإدارة ممن يتمتعن بوجود خبرة مالية مناسبة يُحسِّن جودة الأرباح بشكل أكبر مما يحدث حالة وجود نساء بمجلس الإدارة ممن لا يتمتعن بخبرة مالية، كما لم تقدم النتائج دليلاً على وجود علاقة بين وجود نساء ممن لا يتمتعن بخبرة مالية مناسبة والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

2/4 الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح:

استهدفت دراسة (Aygun et al., 2014) اختبار تأثير هيكل ملكية الشركة وحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، بالتطبيق على عينة مكونة من 230 شركة مدرجة ببورصة اسطنبول ما بين عامي 2009 - 2012. واعتمدت الدراسة على الملكية الإدارية والملكية المؤسسية. وباستخدام نموذج جونز المعدل

لقياس إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سلبي لكل من الملكية المؤسسية وحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للملكية الإدارية على إدارة الأرباح.

في حين استهدفت دراسة (Ben-Nasr et al., 2015) اختبار العلاقة بين هوية المساهم وجودة الأرباح، بالتطبيق على عينة من 350 شركة في 45 دولة. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بين الملكية الحكومية وانخفاض جودة الأرباح بينما ترتبط الملكية الأجنبية بارتفاع مستوى جودة الأرباح. كما أشارت النتائج إلى أن تأثير الملكية الأجنبية على جودة الأرباح يختلف باختلاف البيئة التنظيمية للدول. كما أشارت إلى أن الملكية الأجنبية مرتبطة بجودة أعلى للأرباح في الدول التي تتمتع باستقرار حكومي أعلى ومخاطر أقل لمصادرة الحكومة للملكية.

كما تناولت دراسة (Ramadan, 2015) اختبار تأثير هيكل الملكية على قدرة الشركة على ممارسة إدارة الأرباح. بالتطبيق على عينة مكونة من 77 شركة صناعية أردنية مدرجة ببورصة عمان ما بين عامي 2000-2014. وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة أرباح بالشركات الصناعية الأردنية تتأثر بهيكل الملكية. وبشكل خاص أشارت النتائج إلى وجود ارتباط عكسي بين كل من تركيز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية وإدارة الأرباح.

في الوقت الذي سعت فيه دراسة (Beuselinck et al., 2017) إلى اختبار دور المساهمين الأجانب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. بالتطبيق على عينة من الشركات من أربعة دول في أوروبا الجنوبية (اليونان، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا) ما بين عامي 2002-2007. وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية الأجنبية تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، وبخاصة في الدول ذات الآليات القوية لحماية المستثمرين. كما أشارت النتائج إلى أن التحسن في جودة التقارير المالية يكون أكثر وضوحاً في حالة المستثمرين المؤسسيين الأجانب.

بينما استهدفت دراسة (Masri, 2018) اختبار تأثير الملكية العائلية على الإدارة الحقيقية للأرباح، في ظل استخدام حوكمة الشركات كمتغير معدل لهذه العلاقة. بالتطبيق على عينة مكونة من 61 صناعية مدرجة بسوق إندونيسيا للأوراق المالية ما بين عامي 2010-2013. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للملكية العائلية على الإدارة الحقيقية للأرباح. وتلعب حوكمة الشركات دوراً هاماً في تعزيز التأثير السلبي للملكية العائلية على الإدارة الحقيقية للأرباح. وتشير النتائج

إلى أن الشركات العائلية تميل إلى القيام بإدارة الأرباح بالمستحقات أكثر من الإدارة الحقيقية للأرباح.

في حين تناولت دراسة (El Moslemany & Nathan, 2019) اختبار العلاقة بين أنماط هيكل الملكية (تركز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية الحكومية) وإدارة الأرباح، بالتطبيق على عينة مكونة من 50 شركة مدرجة بالبورصة المصرية، ما بين عامي 2004-2015. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تركيز الملكية ومستوى إدارة الأرباح. في حين أشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين كل من الملكية الإدارية والملكية الحكومية ومستوى إدارة الأرباح.

بينما ركزت دراسة (Saona et al., 2020) على اختبار مدى تأثير هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح. بالتطبيق على عينة من 120 شركة غير مالية مدرجة في سوق الأوراق المالية الإسباني ما بين عامي 2006-2014. وتوصلت الدراسة إلى انخفاض إدارة الأرباح مع زيادة حقوق التصويت لكبار المساهمين، كما توجد علاقة عكسية غير خطية بين الملكية الإدارية والتلاعب بالأرباح. كما أشارت النتائج إلى أن كبر مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه، إضافة إلى زيادة نسبة تمثيل النساء بالمجلس، واستقلالية لجنة المراجعة، يمكن من الإشراف على المديرين بشكل أكثر كفاءة، مما يحد من قدرتهم على إدارة الأرباح. وفي المقابل، فإن ازدواجية دور المدير التنفيذي تزيد من احتمالية التلاعب في التقارير المالية.

وقد استهدفت دراسة (Ame et al., 2021) اختبار تأثير هيكل الملكية على جودة الأرباح، بالتطبيق على عينة مكونة من 15 شركة نيجيرية تعمل في مجال السلع الاستهلاكية، ما بين عامي 2011 - 2019. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للملكية الإدارية على جودة الأرباح. كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من تركيز الملكية والملكية المؤسسية على جودة الأرباح. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الملكية المؤسسية وتركيز الملكية من الهيئات التنظيمية بسبب الدور الذي يمكن أن تلعب تلك الأنماط في الحد من السلوك الانتهازي للمديرين.

كما استهدفت دراسة (Sri Kustono et al., 2021) تحليل جودة الأرباح ودوافع تمهيد الدخل في الشركات الصناعية في إندونيسيا. بالتطبيق على عينة مكونة من 130 شركة مدرجة بسوق الأوراق المالية الإندونيسي ما بين عامي

2013-2019. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على جودة الأرباح، في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي لكل من الملكية المؤسسية والرافعة المالية على تمهيد الدخل.

بينما تناولت دراسة (Pratiwi & Pralita, 2021) اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات المتمثلة في لجنة المراجعة، والملكية المؤسسية، والملكية الإدارية، والتحفيز المحاسبي، وحجم الشركة على جودة الأرباح. بالتطبيق على عينة مكونة من 29 شركة مدرجة بسوق الأوراق المالي الإندونيسي، ما بين عامي 2016-2018. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من الملكية المؤسسية والملكية الإدارية على جودة الأرباح. في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي معنوي لكل من التحفيز المحاسبي وحجم الشركة على جودة الأرباح. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل من لجنة المراجعة المفوضين المستقلين على جودة الأرباح.

3/4 التعليق على الدراسات السابقة:

- في ضوء عرض وتحليل الدراسات السابقة، توصل الباحثان إلى ما يلي:
- اهتمت غالبية الدراسات السابقة باختبار وتحليل العلاقة المباشرة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
 - من الملاحظ أن أغلب تلك الدراسات كانت في الدول المتقدمة، لذا من المتوقع أن يكون هناك تأثير لاختلاف بيئة التطبيق على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح وهو ما يتضح من خلال اختلاف نتائج الدراسات السابقة بشأن تلك العلاقة؛ حيث إن اختلاف بيئة التطبيق ينعكس على اختلاف الثقافات، وطبيعة الأسواق، والإجراءات التنظيمية بها؛ والسياسيات الاقتصادية، وأنظمة الحوكمة وغيرها، الأمر الذي من الممكن أن يُحدد طبيعة هذه العلاقة من خلال تأثيره على كلٍ من طرفيها.
 - اعتمدت غالبية الدراسات السابقة على المستحقات التقديرية كمقياس عكسي لجودة الأرباح وهو ما ستعتمد عليه الدراسة الحالية.
 - بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح فقد اتفقت في معظمها على وجود علاقة إيجابية، في حين أشارت دراستنا (Zalata et al., 2019; Umer et al., 2020) إلى

سلبية تلك العلاقة، بينما توصلت دراسة (Hashim et al., 2019) إلى عدم وجود علاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح. وفيما يتعلق بعلاقة أنماط هيكل الملكية بجودة الأرباح جاءت نتائج الدراسات السابقة مختلفة:

- حيث توصلت دراستا (Ramadan, 2015; Ame et al., 2021) إلى وجود علاقة إيجابية بين تركيز الملكية وجودة الأرباح، في حين توصلت دراسة (El Moslemany & Nathan, 2019)، إلى وجود علاقة سلبية بين تركيز الملكية وجودة الأرباح.

- أما بالنسبة إلى الملكية الإدارية، فقد توصلت دراسات (Ramadan, 2015; Soana et al., 2020; Pratiwi & Pralita, 2021) إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح، في حين توصلت دراستا (Aygün et al., 2014; Ame et al., 2021) إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح، بينما توصلت دراسة (El Moslemany & Nathan, 2019) إلى عدم وجود علاقة بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح.

- وبالنسبة إلى الملكية المؤسسية، فقد توصلت دراسات (Aygün et al., 2014; Ramadan, 2015; Ame et al., 2021; Pratiwi & Pralita, 2021) إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح، في حين توصلت دراسة (Sri Kustono et al., 2021) إلى عدم وجود علاقة بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح.

- أما فيما يتعلق بالملكية الأجنبية فقد توصلت دراستا (Ben-Nasr et al., 2015; Beuselink et al., 2017) إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية الأجنبية وجودة الأرباح.

ومن ثم تتمثل المساهمة العلمية للدراسة الحالية في أنه:

من خلال استعراض الدراسات السابقة والتي تناولت تنوع مجلس الإدارة يتضح وجود العديد من الفجوات البحثية وكذلك النتائج غير المتسقة لتلك الدراسات حول العديد من الجوانب، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الدراسات فيما يتعلق بتنوع مجلس الإدارة وعلاقته بنتائج أعمال المنشأة بشكل عام وجودة الأرباح بشكل خاص، وكذلك الحال بالنسبة للدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وجودة

الأرباح؛ ومن ثم تسعى الدراسة الحالية إلى الوقوف على طبيعة العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، إضافةً إلى تحديد أثر الأنماط المختلفة لهيكل الملكية على هذه العلاقة لا سيما في البيئة المصرية.

4/4 اشتقاق الفروض:

الفرض الأول: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

الفرض الثاني: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنماط هيكل الملكية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

وينقسم هذا الفرض إلى مجموعة الفروض الفرعية التالية:

ف1/2: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركُّز الملكية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

ف2/2: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

ف3/2: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

ف4/2: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

5- الدراسة التطبيقية:

1/5 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المُساهمة المُقيّدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2016 حتى عام 2020، وقد تم استبعاد المؤسسات المالية (قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك) نظراً للطبيعة الخاصة لنشاط تلك المؤسسات. ويتمثل حجم عينة الدراسة في 65 شركة خلال فترة الدراسة بعدد مشاهدات (325) مشاهدة.

وقد قام الباحثان بتجميع البيانات اللازمة لقياس المتغيرات المستقلة، والتابعة، والحاكمة لتشغيل نموذج اختبار فروض الدراسة، من خلال التقارير المالية للشركات بموقع معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info)، وأيضاً عن طريق الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية، وموقع (egy.naeemonline.com) بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

2/5 وصف متغيرات الدراسة:

1/2/5 المتغيرات المستقلة:

اسم المتغير	رمز المتغير	المقياس
تنوع مجلس الإدارة	BDIV	متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) في حالة وجود تمثيل للنساء بالمجلس، والقيمة (0) في حالة عدم وجود تمثيل لهن.
تَرَكُز الملكية	CONC	متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) في حالة امتلاك 5% فأكثر من أسهم الشركة، والقيمة (0) في حالة عدم وجود ذلك.
الملكية الإدارية	MO	نسبة عدد الأسهم المملوكة للإدارة إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة.
الملكية المؤسسية	IO	نسبة عدد الأسهم المملوكة للمؤسسات إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة.
الملكية الأجنبية	FO	نسبة عدد الأسهم المملوكة للأجانب إلى إجمالي عدد الأسهم المصدرة.

2/2/5 المتغير التابع:

يتمثل في جودة الأرباح ويتم قياسه بالاعتماد على نموذج جونز المعدل باعتباره من أفضل المقاييس لجودة الأرباح وفقاً للعديد من الدراسات مثل؛ (Hashim et al., 2019; Dobija et al., 2021; Hemdan et al., 2021) حيث يتم حساب قيمة المستحقات التقديرية (DACC) من خلال بواقى النموذج التالي والتي تُعبر عن مستوى التلاعب بالأرباح ومن ثم كلما ازدادت قيمتها انخفضت جودة الأرباح والعكس بالعكس:

$$TACC_{it}/TA_{it-1} = \alpha_1(1/TA_{it-1}) + \alpha_2(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / TA_{it-1} + \alpha_3(PPE_{it}/TA_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن: بالنسبة للشركة i في السنة t أو في السنة $t-1$ (السنة السابقة) فإن:

المستحقات الكلية.	TACC
إجمالي الأصول.	TA
التغير في صافي المبيعات.	ΔREV
التغير في صافي العملاء وأوراق القبض.	ΔREC_{it}
إجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم الإهلاك).	PPE
بواقى النموذج والتي تُستخدم كمقياس للمستحقات التقديرية.	ε
السنة الحالية.	t
السنة السابقة.	$t-1$

3/2/5 المتغيرات الحاكمة:

وتم الاعتماد على المتغيرات الحاكمة التالية في ضوء دراسة كلٍ من (Arun et al., 2015; Peña, 2018).

اسم المتغير	رمز المتغير	المقياس
حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.
معدل نمو المبيعات	SGROTH	نسبة الفرق بين مبيعات العام الحالي والعام السابق إلى مبيعات العام السابق.
معدل العائد على الأصول	ROA	نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

الفرق بين التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة والتدفقات النقدية التشغيلية الخارجة.	CFO	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة.	LEV	الرافعة المالية

3/5 فروض ونماذج الدراسة:

الفرض الأول: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

وسيتيم اختبار الفرض السابق من خلال النموذج التالي:

$$DACC = \beta_0 + \beta_1(BDIV) + \beta_2(SIZE) + \beta_3(SGROTH) + \beta_4(ROA) + \beta_5(CFO) + \beta_6(LEV) + \varepsilon \quad (1)$$

الفرض الثاني: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنماط هيكل الملكية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

وينقسم هذا الفرض إلى مجموعة الفروض الفرعية التالية:

ف1/2: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

ف2/2: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

ف3/2: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

ف4/2: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

وسيتم اختبار هذه الفروض من خلال النماذج التالية على الترتيب:

$$\text{DACC} = \beta_0 + \beta_1(\text{BDIV}) + \beta_2(\text{CONC}) + \beta_3(\text{BDIV}*\text{CONC}) + \beta_4(\text{SIZE}) + \beta_5(\text{SGROTH}) + \beta_6(\text{ROA}) + \beta_7(\text{CFO}) + \beta_8(\text{LEV}) + \varepsilon \quad (2)$$

$$\text{DACC} = \beta_0 + \beta_1(\text{BDIV}) + \beta_2(\text{MO}) + \beta_3(\text{BDIV}*\text{MO}) + \beta_4(\text{SIZE}) + \beta_5(\text{SGROTH}) + \beta_6(\text{ROA}) + \beta_7(\text{CFO}) + \beta_8(\text{LEV}) + \varepsilon \quad (3)$$

$$\text{DACC} = \beta_0 + \beta_1(\text{BDIV}) + \beta_2(\text{IO}) + \beta_3(\text{BDIV}*\text{IO}) + \beta_4(\text{SIZE}) + \beta_5(\text{SGROTH}) + \beta_6(\text{ROA}) + \beta_7(\text{CFO}) + \beta_8(\text{LEV}) + \varepsilon \quad (4)$$

$$\text{DACC} = \beta_0 + \beta_1(\text{BDIV}) + \beta_2(\text{FO}) + \beta_3(\text{BDIV}*\text{FO}) + \beta_4(\text{SIZE}) + \beta_5(\text{SGROTH}) + \beta_6(\text{ROA}) + \beta_7(\text{CFO}) + \beta_8(\text{LEV}) + \varepsilon \quad (5)$$

4/5 نتائج التحليل الإحصائي:

فيما يلي استعراض لنتائج التحليل الإحصائي والتي تمت باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ببرنامج (STATA 14 V9).

1/4/5 الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

يعرض الجدول رقم (1-5) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نماذج اختبار الفروض، واللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمتها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة.

يُوضح الجدول رقم (1-5) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات ذات القيم المستمرة
جدول رقم (1-5)

Variable	Observations	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
DACC	325	0.019	0.106	- 0.299	0.602
MO	325	0.412	3.826	0.00	0.812
IO	325	0.072	0.263	0.00	0.676
FO	325	0.082	2.522	0.00	0.532
SIZE	325	21.372	1.875	17.041	27.453
SGROTH	325	0.082	0.202	- 0.366	0.880
ROA	325	0.065	0.055	0.117	0.224
CFO	325	0.107	0.061	- 0.224	0.309
LEV	325	0.582	0.453	0.113	1.874

يُوضح الجدول رقم (2-5) الإحصاءات الوصفية الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الوهمية
جدول رقم (2-5)

Variable	Observations	Sample Ratio	Std. Dev.
BDIV			
0	325	0.416	0.063
1		0.584	0.063
CONC			
0	325	0.638	0.224
1		0.362	0.224

ومن خلال النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- تتراوح قيمة المستحقات التقديرية على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (-0,299، 0.602) وهو ما يعكس تفاوت كبير في مستوى التلاعب بالأرباح بشركات العينة، في حين بلغ المتوسط 0,019.
- تتراوح نسبة الملكية الإدارية بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (0-0,812) في حين بلغ المتوسط 0.412.

- تتراوح نسبة الملكية المؤسسية بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (0,676-0) في حين بلغ المتوسط 0.072.
- تتراوح نسبة الملكية الأجنبية بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (0-0,532) في حين بلغ المتوسط 0.082. ويلاحظ مما سبق ارتفاع نسبة الملكية الإدارية مقارنة بالملكية المؤسسية والأجنبية بشركات العينة.
- بلغت نسبة الشركات التي بها تنوع بمجلس الإدارة بالعينة 58,4%، في حين كانت نسبة الشركات التي لا يوجد بها تنوع بمجلس الإدارة 41,6% ومن ثم زال هناك حاجة لزيادة نسبة تنوع مجلس الإدارة بالشركات المصرية.
- بلغت نسبة الشركات التي تتسم بتركز الملكية بالعينة 36,2%، في حين كانت نسبة الشركات التي تتسم بتشتت الملكية 63,8%.

يُوضح الجدول رقم (3-5) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.

Variables		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	VIF
1	DACC	1.000											
2	BDIV	- 0.201	1.000										1.73
3	CONC	0.191	0.215	1.000									1.36
4	MO	0.317	0.159	0.183	1.000								2.78
5	IO	- 0.186	0.143	0.097	0.240	1.000							2.51
6	FO	- 0.073	0.098	0.175	0.352	0.271	1.000						1.06
7	SIZE	- 0.258	0.213	0.055	0.219	0.216	0.094	1.000					2.45
8	SGROTH	0.061	0.101	0.216	0.158	- 0.134	0.157	0.142	1.000				2.68
9	ROA	0.064	0.190	0.036	0.064	0.055	- 0.391	0.154	0.236	1.000			1.31
10	CFO	- 0.098	0.123	0.061	0.115	0.121	0.064	0.230	0.295	0.230	1.000		1.39
11	LEV	0.277	0.093	0.276	0.371	0.279	0.251	0.099	0.062	0.127	0.143	1.000	1.49

ومن خلال النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity حيث لا توجد معاملات ارتباط تزيد عن 80%، إضافة إلى أن قيم VIF للمتغيرات المستقلة لم تتجاوز القيمة 10 لأي منها.
- وجود ارتباط موجب بين كل من مركز الملكية، الملكية الإدارية، معدل نمو المبيعات، العائد على الأصول، الرافعة المالية والمستحقات التقديرية؛ وهو ما يعني ارتباط تلك المتغيرات سلبياً بجودة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية 5%.
- وجود ارتباط سالب بين كل من تنوع مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، حجم الشركة، صافي التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات التقديرية؛ وهو ما يعني ارتباط تلك المتغيرات إيجابياً بجودة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

2/4/5 نتائج تحليل نماذج الانحدار المستخدمة في اختبارات فروض الدراسة:

فيما يلي استعراض لنتائج التحليل الإحصائي والتي تمت باستخدام أسلوب (Robust Standard Error) بيرنامج (STATA 14 V9).

يُوضَّح الجدول رقم (4-5) نتائج تشغيل نموذج اختبار الفرض الأول

جدول رقم (4-5)

DACC Model (1)		
	Coefficient	p-value
BDIV	- 2.726	0.009***
SIZE	- 1.031	0.041**
SGROTH	0.563	0.024**
ROA	0.051	0.028**
CFO	- 0.902	0.039**
LEV	1.128	0.026**
Industry	Included	
Year	Included	

N	325
R-Squared	0.42

*, **, *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى 10٪، 5٪، 1٪ على التوالي.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (4-5) إلى:

- أن قيمة R-Squared للنموذج رقم (1) تبلغ (0,42)؛ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر 42% من التغيرات في المستحقات التقديرية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية وهو ما يعني وجود علاقة موجبة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي يتم قبول الفرض الأول، وذلك بما يتفق مع دراسات (Peña, 2018; Soana et al., 2019; Almomani et al., 2021; Dobija et al., 2021; Ghaleb et al., 2021; Hemdan et al 2021; Zalata et al., 2021)؛ وهو ما يُمكن تفسيره بأن تنوع مجلس الإدارة يدعم فعالية الدور الرقابي للمجلس في الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح من قبل الإدارة ومن ثم زيادة جودتها، ولعل ذلك يرجع إلى زيادة الالتزام الأخلاقي لديهن، وكذلك تجنبهن للمخاطر.
- كما يتضح وجود علاقة معنوية سالبة بين كل من حجم الشركة، صافي التدفقات النقدية والمستحقات التقديرية وهو أمر منطقي حيث إن الربح ينقسم لجزأين؛ جزء نقدي وجزء مستحق وبالتالي فزيادة الجزء النقدي يقلل من قيمة الجزء المستحق والعكس بالعكس، وذلك عند مستوى معنوية 5%.
- وأشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين كل من معدل العائد على الأصول، معدل نمو المبيعات، الرافعة المالية، والمستحقات التقديرية وذلك عند مستوى معنوية 5%.

يُوضَح الجدول رقم (5-5) نتائج تشغيل نموذج اختبار الفرض (ف1/2)

جدول رقم (5-5)

DACC Model (2)		
	Coefficient	p-value
BDIV	- 1.931	0.023**
CONC	0.803	0.018**
BDIV*CONC	-1.641	0.011**
SIZE	- 1.001	0.052*
SGROTH	0.438	0.027**
ROA	0.045	0.072*
CFO	- 0.611	0.042**
LEV	1.008	0.039**
Industry	Included	
Year	Included	
N	325	
R-Squared	0.461	

***، **، * تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى 10٪، 5٪، 1٪ على التوالي.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (5-5) إلى:

- أن قيمة R-Squared للنموذج رقم (2) تبلغ (0,461)؛ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر 46,1% من التغيرات في المستحقات التقديرية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية وهو ما يعني وجود علاقة موجبة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، كما توجد علاقة معنوية موجبة بين تركيز الملكية والمستحقات التقديرية وهو ما يعني وجود علاقة سالبة بين التركيز وجودة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

- وجود أثر سلبي معنوي لتركز الملكية على العلاقة السلبية بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية؛ حيث يُلاحظ انخفاض معامل الانحدار الخاص بتنوع مجلس الإدارة من (1,931) بمفرده إلى (1,641) في حالة التفاعل مع تركيز الملكية، وذلك عند مستوى معنوية 5%؛ وبالتالي يتم قبول الفرض (ف1/2). ويؤكد ذلك على التأثير السلبي لتركيز الملكية على جودة الأرباح بما يتفق مع دراسة (El Moslemany & Nathan, 2019) والتي طبقت في مصر، ويُمكن تفسير ذلك في ضوء فرضية التحصن والتي تشير إلى أن تركيز الملكية يزيد من فرص الإدارة للتلاعب بالأرباح نتيجة تحصنها وسيطرتها الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً على جودة الأرباح.

يوضح الجدول رقم (5-6) نتائج تشغيل نموذج اختبار الفرض (ف2/2)
جدول رقم (5-6)

DACC Model (3)		
	Coefficient	p-value
BDIV	- 1.762	0.019**
MO	0.803	0.011**
BDIV*MO	-1.533	0.009***
SIZE	- 1.034	0.038*
SGROTH	0.378	0.047**
ROA	0.006	0.052*
CFO	- 0.748	0.046**
LEV	1.033	0.042**
Industry	Included	
Year	Included	
N	325	
R-Squared	0.372	

***، **، * تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى 10%، 5%، 1% على التوالي.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (5-6) إلى:

- أن قيمة R-Squared للنموذج رقم (3) تبلغ (0,372)؛ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر 37,2% من التغيرات في المستحقات التقديرية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية وهو ما يعني وجود علاقة موجبة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، كما توجد علاقة معنوية موجبة بين الملكية الإدارية والمستحقات التقديرية وهو ما يعني وجود علاقة سالبة بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية 5%.
- وجود أثر سلبي معنوي للملكية الإدارية على العلاقة السلبية بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية؛ حيث يلاحظ انخفاض معامل الانحدار الخاص بتنوع مجلس الإدارة من (1,762) بمفرده إلى (1,533) في حالة التفاعل مع الملكية الإدارية، وذلك عند مستوى معنوية 1%؛ وبالتالي يتم قبول الفرض (ف2/2). ويؤكد ذلك على التأثير السلبي للملكية الإدارية على جودة الأرباح بما يتفق مع دراستي (Aygün et al., 2014; Ame et al., 2021)، ويُمكن تفسير ذلك بأن زيادة نسبة الملكية الإدارية من شأنه زيادة ممارسات التلاعب بالأرباح من أجل تحسين رقم الأرباح ظاهرياً لتحقيق مصالحهم الخاصة، لا سيما مع زيادة حقوق التصويت الخاصة بهم.

يُوضّح الجدول رقم (5-7) نتائج تشغيل نموذج اختبار الفرض (ف3/2)

جدول رقم (5-7)

DACC Model (4)		
	Coefficient	p-value
BDIV	- 2.115	0.008***
IO	- 1.601	0.023**
BDIV*IO	- 2.470	0.004***
SIZE	- 0.938	0.021**
SGROTH	0.255	0.038**

ROA	0.033	0.043**
CFO	- 0.621	0.037**
LEV	0.064	0.029**
Industry	Included	
Year	Included	
N	325	
R-Squared	0.486	

*, **, *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى 10٪، 5٪، 1٪ على التوالي.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (5-7) إلى:

- أن قيمة R-Squared للنموذج رقم (4) تبلغ (0,486)؛ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر 48,6% من التغيرات في المستحقات التقديرية.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية وهو ما يعني وجود علاقة موجبة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية 1%، كما توجد علاقة معنوية سالبة بين الملكية المؤسسية والمستحقات التقديرية وهو ما يعني وجود علاقة موجبة بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية 5%.
- وجود أثر إيجابي معنوي للملكية المؤسسية على العلاقة السلبية بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية؛ حيث يلاحظ ارتفاع معامل الانحدار الخاص بتنوع مجلس الإدارة من (2,115) بمفرده إلى (2,470) في حالة التفاعل مع الملكية المؤسسية، كما يلاحظ أن التأثير التفاعلي بين تنوع مجلس الإدارة والملكية المؤسسية أقوى من تأثير كلٍ منهما منفرداً وهو ما يلاحظ من خلال معامل الانحدار للمتغير (BDIV*IO) والذي تبلغ قيمته (2,470)، وذلك عند مستوى معنوية 1%؛ وعليه يتم قبول الفرض (ف3/2). ويؤكد ذلك على التأثير الإيجابي للملكية المؤسسية على جودة الأرباح بما يتفق مع دراسات (Aygün et al., 2014; Ramadan, 2015; Ame et al., 2021; Pratiwi & Pralita, 2021) ويمكن تفسير ذلك بأن الملكية المؤسسية تدعم الدور الرقابي لتنوع مجلس الإدارة

في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة؛ ومن ثم ارتفاع جودة الأرباح؛ ولعل ذلك يرجع إلى أن المستثمر المؤسسي يتمتع بالخبرة المالية المناسبة واللازمة لتحليل أداء المنشأة بشكل أفضل، إضافة إلى تمكنهم من استخدام آليات السوق للضغط على الإدارة فيما يتعلق بإصدار تقارير مالية عالية الجودة.

يُوضّح الجدول رقم (8-5) نتائج تشغيل نموذج اختبار الفرض (ف4/2)

جدول رقم (8-5)

DACC Model (5)		
	Coefficient	p-value
BDIV	- 1.273	0.012**
FO	- 0.852	0.047**
BDIV*FO	- 1.367	0.093*
SIZE	- 1.386	0.043**
SGROTH	0.198	0.029**
ROA	0.054	0.035**
CFO	- 0.557	0.047**
LEV	0.086	0.019**
Industry	Included	
Year	Included	
N	325	
R-Squared	0.361	

*، **، *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى 10٪، 5٪، 1٪ على التوالي.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (8-5) إلى:

- أن قيمة R-Squared للنموذج رقم (5) تبلغ (0,361)؛ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر 36,1% من التغيرات في المستحقات التقديرية.

- وجود علاقة معنوية سالبة بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية وهو ما يعني وجود علاقة موجبة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، كما توجد علاقة معنوية سالبة بين الملكية الأجنبية والمستحقات التقديرية وهو ما يعني وجود علاقة موجبة بين الملكية الأجنبية وجودة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية 5%.
- وجود أثر إيجابي غير معنوي للملكية الأجنبية على العلاقة السلبية بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية، حيث يلاحظ ارتفاع معامل الانحدار الخاص بتنوع مجلس الإدارة من (1,273) بمفرده إلى (1,367) في حالة التفاعل مع الملكية الأجنبية، وذلك عند مستوى معنوية 5%؛ ومن ثم يتم رفض الفرض (ف4/2). ويؤكد ذلك على التأثير الإيجابي للملكية الأجنبية على جودة الأرباح بما يتفق مع دراستي (Ben-Naser et al., 2015; Beuselink et al., 2017) ويُمكن تفسير ذلك بأن الملكية الأجنبية من شأنها توفير العديد من المهارات والخبرات التي تدعم عملية اتخاذ القرار، إضافةً إلى أنها توفر الرقابة الكافية للحد من السلوك الانتهازي للإدارة وزيادة جودة المستحقات بما يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح.

6-النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة:

1/6 النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية، وهو ما يعني وجود علاقة موجبة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، ويُمكن تفسير ذلك بأن تنوع مجلس الإدارة يدعم فعالية الدور الرقابي للمجلس في الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح من قبل الإدارة ومن ثم زيادة جودتها، ولعل ذلك يرجع إلى زيادة الالتزام الأخلاقي لديهن، وكذلك تجنبهن للمخاطر.
- وجود أثر سلبي معنوي لتركز الملكية على العلاقة السلبية بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية، ويؤكد ذلك على التأثير السلبي لتركز الملكية على جودة الأرباح؛ وهو ما يُمكن تفسيره في ضوء فرضية التَّحصُّن والتي تشير إلى أن تركُّز الملكية يزيد من فرص الإدارة للتلاعب بالأرباح نتيجة

تحصنها وسيطرتها الأمر الذي من شأنه التأثير بشكلٍ سلبي على جودة الأرباح.

- وجود أثر سلبي معنوي للملكية الإدارية على العلاقة السلبية بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية، ويؤكد ذلك على التأثير السلبي للملكية الإدارية على جودة الأرباح؛ وهو ما يُمكن تفسيره بأن زيادة نسبة الملكية الإدارية من شأنه زيادة ممارسات التلاعب بالأرباح من أجل التحسين الظاهري لرقم الأرباح لتحقيق مصالحهم الخاصة، لا سيما مع زيادة حقوق التصويت الخاصة بهم.
- وجود أثر إيجابي معنوي للملكية المؤسسية على العلاقة السلبية بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية، ويؤكد ذلك على التأثير الإيجابي للملكية المؤسسية على جودة الأرباح؛ وهو ما يُمكن تفسيره بأن الملكية المؤسسية تدعم الدور الرقابي لتنوع مجلس الإدارة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم ارتفاع جودة الأرباح؛ ولعل ذلك يرجع إلى أن المستثمر المؤسسي يتمتع بالخبرة المالية المناسبة واللازمة لتحليل أداء المنشأة بشكل أفضل، إضافةً إلى تمكنهم من استخدام آليات السوق للضغط على الإدارة فيما يتعلق بإصدار تقارير مالية عالية الجودة.
- وجود أثر إيجابي -بمستوى معنوية أقل- للملكية الأجنبية على العلاقة السلبية بين تنوع مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية، ويؤكد ذلك على التأثير الإيجابي للملكية الأجنبية على جودة الأرباح؛ وهو ما يُمكن تفسيره بأن الملكية الأجنبية من شأنها توفير العديد من المهارات والخبرات التي تدعم عملية اتخاذ القرار، إضافةً إلى أنها توفر الرقابة الكافية للحد من السلوك الانتهازي للإدارة وزيادة جودة المستحقات بما يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح.

2/6 التوصيات:

وتأسيساً على ما سبق تتمثل توصيات الدراسة فيما يلي:

أولاً: بالنسبة لإدارة المنشأة:

- العمل على توفير بيئة تساهم في الحد من الممارسات غير المرغوب بها مثل ممارسات التلاعب بالأرباح يكون من شأنها تعزيز جودة التقارير

المالية بما يوفر المعلومات الملائمة لمستخدمي هذه التقارير لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

- عدم التركيز على رقم الأرباح في الأجل القصير، وإنما التركيز على تحقيق المواءمة بين أهداف أصحاب المصالح بما يضمن نجاح المنشأة في الأجل الطويل ومن ثم استمراريتها.

- الحرص على تحقيق تنوع مجلس الإدارة بما يضمن تمثيلاً عادلاً للنساء في تولي أدوار قيادية؛ وذلك لضمان توافر تنوع في الخبرات المهنية والمهارات بما ينعكس على زيادة فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة في عملية اتخاذ القرار.

- الاهتمام بتعزيز آليات الحوكمة مثل هيكل الملكية جنباً إلى جنب مع تنوع مجلس الإدارة لتحقيق أكبر استفادة ممكنة فيما يتعلق بتأثيرهما على نتائج أعمال المنشأة.

ثانياً: بالنسبة للمستثمرين والمقرضين:

- ضرورة التركيز على تعميق المعرفة والفهم نحو مفهوم جودة الأرباح وانعكاسه على الأرباح المستقبلية والاستمرارية وتحسين التوقعات بشأنها وبشأن الأداء المالي للمنشأة بشكل عام.

- ضرورة الأخذ في الاعتبار مستوى تنوع مجلس إدارة المنشأة كأحد المدخلات التي من شأنها التأثير على قراراتهم الاستثمارية والائتمانية.

ثالثاً: بالنسبة للجهات التنظيمية:

- القيام بإجراء دورات تدريبية لبيان أهمية اختبار دقة وموثوقية رقم الربح المحاسبي المُفصّل عنه من خلال معرفة كيفية استخدام مقاييس جودة الأرباح المختلفة.

- الاستفادة من الأكاديميات الوطنية للتدريب في تقديم التدريب والتأهيل اللازم لتخريج عناصر نسائية مؤهلة لعضوية ورئاسة مجالس إدارة المنشآت.

- وضع آليات من شأنها تحفيز المنشآت على التوجه نحو تنوع مجالس إدارتها.

3/6 البحوث المستقبلية المقترحة:

- دراسة العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح بالاعتماد على مقاييس أخرى.
- دراسة أثر تنوع مجلس الإدارة على النتائج المختلفة للمنشأة مع التركيز على النساء اللاتي يتمتعن بخبرة مالية أو خلفية محاسبية.
- دراسة أثر كلٍ من؛ الملكية العائلية، والملكية الحكومية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
- دراسة أثر آليات أخرى للحوكمة على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

7-المراجع:

1/7 المراجع باللغة العربية:

- الجوهري، إبراهيم السيد محمد إبراهيم؛ سليمان، حامد نبيل حامد (2021). الأثر المشترك لتنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2(2) ج2، 1009-963.
- حميد، ثائر كامل (2020). تأثير جودة الأرباح المحاسبية باستخدام نموذج الاستدامة "استمرارية الأرباح" والقدرة التنبؤية في استمرارية المصارف: بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. **مجلة دراسات مالية ومحاسبية**، جامعة بغداد، 15(52)، 226-209.
- خضر، أحمد خضر محمود (2018). أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على احتمال التعرض لمخاطر التعثر المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
- الفاقي، رشا على إبراهيم (2020). انعكاس العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على معدل النمو المستدام، **الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 24(2)، 64-1.
- محمد، كريمة حسن محمد (2020). تقييم مدي فاعلية مستوي الإفصاح في تقارير الاستدامة علي جودة الأرباح المحاسبية في البنوك المصرية: دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2(1)، 117-74.
- الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (84) بتاريخ 26 /7 /2016.
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (123) لسنة 2019 بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (50) لسنة 2020 بشأن وجوب تمثيل عنصر نسائي بمجالس إدارات اتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة غير المصرفية.

2/7 المراجع باللغة الإنجليزية:

- Aberg, C., Bankewitz, M., & Knockaert, M. (2019). Service tasks of board of directors: A literature review and research agenda in an era of new governance practices. *European Management Journal*, 37(5), 648-663.
- Adams, R. B., De Haan, J., Terjesen, S., & van Ees, H. (2015). Board diversity: Moving the field forward. *Corporate Governance: An International Review*, 23(2), 77-82.
- Affan, M. W., Rosidi, E. E., & Purwanti, L. (2017). The Effect of Ownership Structure on the Quality of Financial Reporting of Manufacturing Companies Listed in the IDX during the Period of 2013-2015. *Imperial Journal of Interdisciplinary Research*, 3(7), 165-184.
- Agrawal, K., & Chatterjee, C. (2015). Earnings management and financial distress: Evidence from India. *Global Business Review*, 16(5_suppl), 140-154.
- Alabdullah, T. T. Y., Laadjal, A., Ries, E., & Al-Asadi, Y. A. A. (2018). Board features and capital structure in emerging markets. *Journal of Advanced Management Science*, 6(2), 74-80.
- AL-Duais, S., Malek, M., & Hamid, M. A. A. (2019). Corporate ownership structures an antecedent of real and accrual earnings management: A conceptual study. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 5(2), 1636-1653.
- Ali, F., Wang, M., Jebran, K., & Ali, S. T. (2021). Board diversity and firm efficiency: Evidence from China. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 21(4), 587-607.

- Ali, M. N., Almagtome, A. H., & Hameedi, K. S. (2019). Impact of accounting earnings quality on the going-concern in the Iraqi tourism firms. *African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure*, 8(5), 1-12.
- Almahrog, Y., Marai, A., & Knežević, G. (2016). Earnings management and its relations with corporate social responsibility. *Facta Universitatis, Series: Economics and Organization*, 347-356.
- Almomani, T. M. (2021). The Effects of the Relationship between Board Diversity and Earnings Quality: Evidence from Firms on the Amman Stock Exchange. *American International Journal of Business Management*, 4(7), 39-45.
- Almomani, T. M., Ayedh, A. M & Almomani, M. A., (2020). The Effects of the Family Ownership Structure on the Relationship between Board of Directors and Earnings Quality: Evidence Manufacturing Firms in Amman Stock Exchange. *International Journal of Advanced Science and Technology*, 29(7), 13005-13015.
- ALQirem, R., Abu Afifa, M., Saleh, I., & Haniah, F. (2020). Ownership structure, earnings manipulation, and organizational performance: The case of Jordanian insurance organizations. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(12), 293-308.
- Ame, J. O., Suleiman, M., Ebbo, I. I., & Bamanga, B. M. (2021). Impact of Ownership Structure Mechanisms on Reported Earnings Quality of Quoted Consumer Goods Companies in Nigeria. *Islamic University Multidisciplinary Journal*, 7(4), 115-126.

- Arioglu, E. (2020). The affiliations and characteristics of female directors and earnings management: evidence from Turkey. *Managerial Auditing Journal*, 35(7), 927–953.
- Aygun, M., Ic, S., & Sayim, M. (2014). The effects of corporate ownership structure and board size on earnings management: Evidence from Turkey. *International Journal of Business and Management*, 9(12), 123–133.
- Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International accounting standards and accounting quality. *Journal of accounting research*, 46(3), 467-498.
- Barua, A. (2006). Using the FASB's qualitative characteristics in earnings quality measures. *Louisiana State University and Agricultural & Mechanical College*, 1-74.
- Barua, A., Lin, S., & Sbaraglia, A. S. (2010). Earnings management using discontinued operations. *Accounting Review*, 85(5), 1485–1509.
- Bassyouny, H., Abdelfattah, T., & Tao, L. (2020). Beyond narrative disclosure tone: The upper echelons theory perspective. *International Review of Financial Analysis*, 70, 101499.
- Ben-Nasr, H., Boubakri, N., & Cosset, J.-C. (2015). Earnings quality in privatized firms: The role of state and foreign owners. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(4), 392–416.
- Beuselinck, C., Blanco, B., & García Lara, J. M. (2017). The role of foreign shareholders in disciplining financial reporting. *Journal of Business Finance and Accounting*, 44(5– 6), 558–592.

- Capezio, A., & Mavisakalyan, A. (2016). Women in the boardroom and fraud: Evidence from Australia. *Australian Journal of Management*, 41(4), 719–734.
- Carvalho, F. L., Camargo, M. B., & Kalatzis, A. (2017). Earnings quality attributes and investment opportunities for Latin American firms. *Advances in Scientific and Applied Accounting*, 10(1), 110-131.
- Chizema, A., Kamuriwo, D. S., & Shinozawa, Y. (2015). Women on corporate boards around the world: Triggers and barriers. *The Leadership Quarterly*, 26(6), 1051-1065.
- Choi, A. H. (2018). Concentrated ownership and long-term shareholder value. *Harv. Bus. L. Rev.*, 8, 53.
- Christensen, T. E., Huffman, A., & Lewis-Western, M. F. (2017). Earnings management proxies: prudent business decisions or earnings manipulation. Available at SSRN.
- Cordeiro, J. J., Profumo, G., & Tutore, I. (2020). Board gender diversity and corporate environmental performance: The moderating role of family and dual-class majority ownership structures. *Business Strategy and the Environment*, 29(3), 1127-1144.
- Dani, A. C., Picolo, J. D., & Klann, R. C. (2019). Gender influence, social responsibility and governance in performance. *RAUSP Management Journal*, 54, 154-177.
- Dechow, P., Ge, W. and Schrand, C. (2010), “Understanding earnings quality: a review of the proxies, their determinants and their consequences”, *Journal of Accounting and Economics*, 50(2), 344-401.
- Dobija, D., Hryckiewicz, A., Zaman, M., & Puławska, K. (2021). Critical mass and voice: Board gender diversity

- and financial reporting quality. *European Management Journal*. <https://doi.org/10.1016/j.emj.2021.02.005>
- Dong, N., Wang, F., Zhang, J., & Zhou, J. (2020). Ownership structure and real earnings management: Evidence from China. *Journal of Accounting and Public Policy*, 39(3), 106733.
- El Moslemany, R., & Nathan, D. (2019). Ownership structure and Earnings Management: evidence from Egypt. *International Journal of Business and Economic Development (IJBED)*, 7(1), 18-32.
- Fan, Y., Jiang, Y., Zhang, X., & Zhou, Y. (2019). Women on boards and bank earnings management: From zero to hero. *Journal of Banking & Finance*, 107, 105607.
- Fernández-Temprano, M. A., & Tejerina-Gaite, F. (2020). Types of director, board diversity and firm performance. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 20(2), 324-342.
- George, M., & Georgios, M. M. (2017). The Expansion of the Contemporary Economic Role of Crete throughout its Extensive History. *International Journal of Economics, Business and Management Studies*, 4(1), 17-37.
- Ghaleb, B. A. A., Kamardin, H., & Al-Qadasi, A. A. (2020). Internal audit function and real earnings management practices in an emerging market. *Meditari Accountancy Research*, 28(6), 1209–1230.
- Ghaleb, B. A. A., Qaderi, S. A., Almashaqbeh, A., & Qasem, A. (2021). Corporate social responsibility, board gender diversity and real earnings management: The case of Jordan. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1883222.

- Gull, A. A., Nekhili, M., Nagati, H., & Chtioui, T. (2018). Beyond gender diversity: How specific attributes of female directors affect earnings management. *The British Accounting Review*, 50(3), 255-274.
- Gyampah, K., Boakye, K., Adaku, E., & Famiyeh, S. (2019). Supplier relationship management and firm performance in developing economies: A moderated mediation analysis of flexibility capability and ownership structure. *International Journal of Production Economics*, 208, 160-170.
- Harakeh, M., El-Gammal, W., & Matar, G. (2019). Female directors, earnings management, and CEO incentive compensation: UK evidence. *Research in International Business and Finance*, 50, 153-170.
- Harris, O., Karl, J. B., & Lawrence, E. (2019). CEO compensation and earnings management: Does gender really matter? *Journal of Business Research*, 98, 1-14.
- Hasan, M. S., N. Omar, and A. R. Hassan. (2018). Financial Health and Management Practices: A Multi-Year Cross Country Analysis of PLCs. *Journal of Financial Crime*, 25(3), 646-657.
- Hashim, F., Ahmed, E. R., & Huey, Y. M. (2019). Board Diversity and Earning Quality: Examining the Role of Internal Audit as a Moderator. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 13(4), 73-91.
- Hemdan, D. A. M., Hasnan, S., & Ur Rehman, S. (2021). CEO power dynamics and firms' reported earnings quality in Egypt: Moderating role of corporate governance. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, 15(1), 1-30.

- Ho, S. S., Li, A. Y., Tam, K., & Zhang, F. (2015). CEO gender, ethical leadership, and accounting conservatism. *Journal of Business Ethics*, 127(2), 351–370.
- Huse, M. (2018). Value-creating boards: Challenges for future practice and research. *Cambridge University Press*.
- Hussain, H.I., Ali, A., Thaker, H.M.T., & Ali., M. (2019) Firm Performance and Family Related Directors: Empirical Evidence from an Emerging Market, *Contemporary Economics*, 13(2), 187-204.
- Huynh, Q. L. (2018). Earnings quality with reputation and performance. *Asian Economic and Financial Review*, 8(2), 269-278.
- Idan, H. Z., Rapani, N. H. A., Khalid, A. A., & Al-Waeli, A. J. (2021). The Effect of Corporate Governance Attributes on Corporate Social Responsibility Disclosure in Iraqi Companies: A Literature Review. *Journal of Contemporary Issues in Business and Government*, 27(2), 2778-2816.
- Kao, E. H., Huang, H. C., Fung, H. G., & Liu, X. (2020). Co-opted directors, gender diversity, and crash risk: evidence from China. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 55(2), 461-500.
- Keefe, T. (2017). Earnings Quality: Defining "Good Quality". Retrieved from Investopedia.com:<http://www.investopedia.com/university/accounting-earningsquality/earnings2.asp>.
- Khatib, S. F., Abdullah, D. F., Elamer, A. A., & Abueid, R. (2021). Nudging toward diversity in the boardroom: A systematic literature review of board diversity of

- financial institutions. *Business Strategy and the Environment*, 30(2), 985-1002.
- Khlif, H., & Achek, I. (2017). Gender in accounting research: a review. *Managerial Auditing Journal*, 32(6):627–655.
- Kirsch, A. (2018). The gender composition of corporate boards: A review and research agenda. *The Leadership Quarterly*, 29(2), 346-364.
- Kouaib, A., & Almulhim, A. (2019). Earnings manipulations and board's diversity: The moderating role of audit. *The Journal of High Technology Management Research*, 30(2), 100356.
- Lara, J. M. G., Osma, B. G., Mora, A., & Scapin, M. (2017). The monitoring role of female directors over accounting quality. *Journal of Corporate Finance*, 45, 651-668.
- Latif, K., Bhatti, A. A., & Raheman, A. (2017). Earnings quality: A missing link between corporate governance and firm value. *Business & Economic Review*, 9(2), 255-280.
- Li, L. (2019). Is there a trade-off between accrual-based and real earnings? Evidence from equity compensation and market pricing. *Finance Research Letters*, 28, 191–197.
- Lombardi, R., Trequatrini, R., & Battista, M. (2014). Systematic errors in decision making processes: the case of the Italian Serie A football championship. *International Journal of Applied Decision Sciences*, 7(3), 239-254.
- Maglio, R., Rey, A., Agliata, F., & Lombardi, R. (2020). Connecting earnings management and corporate social responsibility: A renewed perspective. *Corporate Social*

- Responsibility and Environmental Management*, 27(2), 1108-1116.
- Manzaneque, M., Priego, A. M., & Merino, E. (2016). Corporate governance effect on financial distress likelihood: Evidence from Spain. *Revista de Contabilidad*, 19(1), 111-121.
- Mary, K. (2017). Trend analysis of earnings quality among listed companies in Nigeria. *Journal of emerging Trends in Economics and Management Sciences* 8(1), 62-74.
- Masri, I. (2018). The role of corporate governance in the relationships of family company with real earnings management. *Jurnal Akuntansi*, 22(01), 51–67.
- Melgarejo, M. (2019). The impact of corporate governance on earnings quality: evidence from Peru. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 9(4), 527-541.
- Nadeem, M., Gyapong, E., & Ahmed, A. (2020). Board gender diversity and environmental, social, and economic value creation: Does family ownership matter? *Business Strategy and the Environment*, 29(3), 1268–1284.
- Naeem, M. (2021). Impact of Demographic and Cognitive Board Diversity on Firm Performance with the Moderating Role of Political Control: Evidence from Pakistan (*Doctoral dissertation, Capital University*).
- Nguyen, T. H. H., Ntim, C. G., & Malagila, J. K. (2020). Women on corporate boards and corporate financial and non-financial performance: A systematic literature review and future research agenda. *International Review of Financial Analysis*, 101554.
- Nia, M. S., Sinnadurai, P., Sanusi, Z. M., & Hermawan, A. (2017). How efficient ownership structure monitors

- income manipulation? Evidence of real earnings management among Malaysian firms. *Research in International Business and Finance*, 41, 54–66.
- Orazalin, N. (2019). Board gender diversity, corporate governance, and earnings management: Evidence from an emerging market. *Gender in Management: An International Journal*, 35(1), 37–60.
- Orazalin, N., & Baydauletov, M. (2020). Corporate social responsibility strategy and corporate environmental and social performance: The moderating role of board gender diversity. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 27(4), 1664-1676.
- Ozili, P., & Outa, E., (2019) ,"Bank Earnings Smoothing During Mandatory IFRS Adoption in Nigeria", *African Journal of Economy and Management Studies*, 10(1), 32-47.
- Palvia, A., Vähämaa, E., & Vähämaa, S. (2015). Are female CEOs and chairwomen more conservative and risk averse? Evidence from the banking industry during the financial crisis. *Journal of Business Ethics*, 131(3), 577–594.
- Peña, H. F. P. (2018). Board gender diversity and earnings quality. Evidence from the Latin American integrated market (MILA). *Contaduría Universidad de Antioquia*, (72), 151-163.
- Pérez, L., Hurtado, J., & López, F. (2019). Do the institutional environment and types of owners influence the relationship between ownership concentration and board of director independence? An international meta-

- analysis. *International Review of Financial Analysis*, 61, 233-244.
- Pratiwi, W., & Pralita, T. (2021). The Influence of Corporate Governance Mechanism, Accounting Conservatism, And Company Size on Earnings Quality. *Journal of Economics, Finance and Management Studies*, 4(01), 26-34.
- Ramadan, I. Z. (2015). Does ownership structure affect Jordanian companies' tendency to practice earnings management? *Asian Journal of Finance & Accounting*, 7(2), 281– 291.
- Saona, P., Muro, L., & Alvarado, M. (2020). How do the ownership structure and board of directors' features impact earnings management? The Spanish case. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 31, 98-133.
- Saona, P., Muro, L., & San Martín, P. (2019). Board of Director Gender Diversity and Its Impact on Earnings Management: An Empirical Analysis for Selected European Firms. *Technological and Economic Development of Economy*, 25(4), 634-663.
- Schmid, S., & Roedder, F. (2021). Gaijin invasion? A resource dependence perspective on foreign ownership and foreign directors. *International Business Review*, <https://doi.org/10.1016/j.ibusrev.2021.101861>.
- Shakil, M. H. (2021). Environmental, social and governance performance and financial risk: Moderating role of ESG controversies and board gender diversity. *Resources Policy*. <https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2021.102144>

- Sherif El-Halaby, S., & Al Hakim, D. (2021). Multi Gender Diversity and Earnings Quality in Islamic Banks: The Moderating Role of IFRS' Adoption and Culture. *Accounting and Auditing Journal of the Association of Arab Universities*, 10(2), 59-10.
- Shu, S. Q., & Thomas, W. B. (2019). Managerial equity holdings and income smoothing incentives. *Journal of Management Accounting Research*, 31(1), 195–218. <https://doi.org/10.2308/jmar-51822>
- Šodan, S. (2015). The impact of fair value accounting on earnings quality in eastern European countries. *Procedia Economics and Finance*, 32, 1769-1786.
- Sri Kustono, A., Roziq, A., & Nanggala, A. Y. A. (2021). Earnings Quality and Income Smoothing Motives: Evidence from Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(2), 821-832.
- Srinidhi, B., Sun, Y., Zhang, H., & Chen, S. (2020). How do female directors improve board governance? A mechanism based on norm changes. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 16(1), 100181.
- Sun, J., Kent, P., Qi, B., & Wang, J. (2019). Chief financial officer demographic characteristics and fraudulent financial reporting in China. *Accounting & Finance*, 59(4), 2705-2734.
- Tang, C. H., Lee, Y. H., Lee, M. C., & Huang, Y. L. (2020). CEO characteristics enhancing the impact of CEO overconfidence on firm value after mergers and acquisitions—A case study in China. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 23(01), 2050003.

- Tyrowicz, J., Terjesen, S., & Mazurek, J. (2020). All on board? New evidence on board gender diversity from a large panel of European firms. *European Management Journal*, 38(4), 634–645.
- Umer, R., Abbas, N., & Hussain, S. (2020). The Gender Diversity and Earnings Management Practices: Evidence from Pakistan. *City University Research Journal*, 10(2), 342-357.
- Zalata, A. M., Ntim, C. G., Alsohagy, M. H., & Malagila, J. (2021). Gender diversity and earnings management: the case of female directors with financial background. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 1-36.
- Zalata, A. M., Ntim, C. G., Choudhry, T., Hassanein, A., & Elzahar, H. (2020). Female directors and managerial opportunism: Monitoring versus advisory female directors. *The Leadership Quarterly*, 30(5), 101309.
- Zalata, A. M., Ntim, C., Aboud, A., & Gyapong, E. (2019). Female CEOs and core earnings quality: New evidence on the ethics versus risk-aversion puzzle. *Journal of Business Ethics*, 160(2), 515-534.
- Zalata, A. M., Tauringana, V., & Tingbani, I. (2018). Audit committee financial expertise, gender, and earnings management: Does gender of the financial expert matter? *International Review of Financial Analysis*, 55, 170–183.
- Zéman, Z., & Lentner, C. (2018). The changing role of going concern assumption supporting management decisions after financial crisis. *Polish Journal of Management Studies*, 18(1), 441–454.

Zgarni, I. (2016). Effective audit committee, audit quality and EM Evidence from Tunisia, *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6(2), 138-155.

-

[https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?
lang=ar](https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar)

- <https://mped.gov.eg/EgyptVision>

- www.mubasher.info

- egy.naeemonline.com

The Effect of Ownership Structure on the Relation between Board Diversity and Earnings Quality: Evidence from joint stock companies listed on the Egyptian Stock Exchange
By

<p>Dr. Ibrahim Elsayed Elgohary</p> <p>Lecturer of Accounting Faculty of Commerce, Mansoura University</p>	<p>Dr. Hamed Nabil Hamed Soliman</p> <p>Lecturer of Accounting Faculty of Commerce, Mansoura University profhamed_2007@yahoo.com</p>
---	---

Abstract: This study examines the moderating role of ownership structure (ownership concentration, managerial ownership, institutional ownership, and foreign ownership) on the relationship between board diversity and earnings quality. Using a sample of (65) companies listed in Egyptian stock of exchange in the period of 2016-2020. The results indicate that there is a positive significant relation between board diversity and earnings quality, Furthermore, there is appositive effect of institutional ownership on the relationship between board diversity and earnings quality, the results also indicate a positive effect of foreign ownership -but with less significance- on the relationship between board diversity and earnings quality. On the other hand, the results refer to a negative effect of ownership concentration and managerial ownership on the relationship between board diversity and earnings quality.

Key words: Ownership Structure, Board Diversity, Earnings Quality.